The Position of Grammarians on Unmeasured Linguistic Structures: Arabic Verbs as a Model

Raedah Ali Marashdeh
Shamaan Salh Maabreh

Faculty of Arts and Languages, Jadara University, Jordan

Abstract

The study aims to highlight the role of grammarians on unmeasured linguistic structures in Arabic, which are not considered grammatically correct. It also investigates how to deal with grammar and linguistic structures with strict selective criteria that are not rejected for violating the rules. Besides, the study explores a special method to deal with the grammarians who use it to enable the language native users to optimally use its structures. The policy of language violence lies in trying to subordinate non-standardized structures to the grammatical rules that grammarians agreed upon in the era of the linguistic complexity system or excluding them by judging them using linguistic levels, such as weak or unacceptable.

The problem of the study lies in the fact that there are various unmeasured linguistic patterns that are far from being grammatically correct to reveal their causes, position, knowledge of their secrets, and how linguists dealt with them. The study adopts a descriptive analytical approach to address the selected linguistic patterns from poetry, Quranic readings, and prose texts to prove the phenomenon of linguistic violence practiced towards it.

The most important finding of the study is to prove the grammarians' views regarding the illicit and non-standardized structures that are considered the root of the standard grammatical rule. It shows how Arabic language conveys meanings through using ungrammatical sentences; and thus, revealing structural variants of one sentence, which does not change the intended meaning, and proving the method of using verbs in Arabic in the past. it also investigates how native speakers formed an infinite number of new sentences. These sentences form a variety of standard structure, which strengthens the system and gives it the flexibility, affirming of democracy of the language that appears in the freedom that the language gives to its users to employ it as they want without restriction, provided that the employed linguistic pattern achieves the required meaning. The study recommended the necessity of reconsidering the concept of structure and parsing.

Keywords: **structural variants, standardized, unmeasured, language, democracy of the language**

ISSN : 1026-9576
DOI : 10.34120/0117-041-162-005

To cite this article / الإشارة المرجعية للبحث

مراشدة، رائدة ومعابرة، شامان: "موقف النحويين من التراكيب اللغوية غير المقيسة في العربية : أفعال العربية أنموذجاً" ، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت: العدد، 2023، 137 - 176.

Mrāšdh, rāʾidah w mʿābrah, šāmān: "maūqf al-naḥwyīn mn al-trākīb al-luwwġwyh ġīr al-mqīsah fī al-ʿrabīah :ʿafʿāl al-ʿrabīah anmūḏġan", *Arab Journal for the Humanities*: 162, 2023, 137- 176.

موقف النحويين من التراكيب اللغوية غير المقيسة في العربية: أفعال العربية أنموذجاً

* رائدة علي مراشدة
** شامان صالح معابرة

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة جدارا، الأردن
** أستاذ مساعد، وحدة تنسيق مساقات خدمية، كلية الآداب واللغات، جامعة جدارا، الأردن

الملخص

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على موقف النحويين من التراكيب اللغوية غير المقيسة في العربية والبعيدة عن الصواب النحوي وكيفية التعامل معها، موقف يمثل القوة التي يمارسها أهل الصناعة عبر قواعدهم ذات المعايير الانتقائية الحادة والتي اقتضت التعامل بأسلوب معين مع التراكيب اللغوية التي لا ترفض لمخالفتها القواعد؛ لتحقيقها شرطي: الاستعمال والصواب الدلالي، واقتضت التعامل بأسلوب معين مع أصحابها أيضاً؛ لتثبّت أبناء اللغة على الاستخدام الأمثل لتراكيبها، وتكمن سياسة تعامل النحويين مع التراكيب غير المقيسة في محاولة إخضاعها للقواعد النحوية التي تواضعوا عليها في عصر التقعيد اللغوي، أو استبعادها من خلال الحكم عليها بمصطلحات التدرج اللغوي، مثل: ضعيف، خطأ، شاذّ، لحن.

وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود عدد من التراكيب اللغوية غير المقيسة والبعيدة عن الصواب النحوي التي تحتاج إلى الكشف عن أسبابها وأماكن وجودها ومعرفة أسرارها وكيفية تعامل أصحاب الصناعة معها؛ وقد اتكأت الدراسة على المنهج الوصفي المعياري في معالجة التراكيب اللغوية المختارة من الشعر والقراءات القرآنية والنصوص النثرية للكشف عن موقف النحويين منها.

ويكمن أهم ما توصلت إليه الدراسة في إثبات منظومة الأقوال غير المقيسة وغير الشرعية لقواعد واصفة هي أصل للقواعد المعيارية، كما أنّ الطريقة التي تحمل اللغة العربية بها المعنى- من خلال استخدام جمل عُدِم منها الصواب النحوي- تكشف عن تنوعات تركيبية للجملة الواحدة، لا تغير من المعنى المراد شيئاً، وتثبت طريقة الاستعمال للأفعال في العربية في أزمان كانت، وتكشف محاولة ابن اللغة المستمرة في توليد عدد غير متناه من الجمل الجديدة، فهي تنوعات تركيبية للتركيب المعياري، تقوي النظام، وتضفي عليه صفة المرونة، وتؤكد ديمقراطية اللغة التي تظهر في الحرية التي تهبها اللغة لأبنائها في استخدامها أنى يشاؤون دون قيد، شريطة أن يحقق النمط اللغوي المعني المعنى المراد في المقام المعين. وأوصت الدراسة ضرورة إعادة النظر في مصطلحي: البناء والإعراب ومفهومهما.

الكلمات المفتاحية: التنوعات التركيبية، التراكيب المقيسة، التراكيب غير المقيسة، المتبقي، ديمقراطية اللغة.

To cite this article / الإشارة المرجعية للبحث

مراشدة، رائدة ومعابرة، شامان: "موقف النحويين من التراكيب اللغوية غير المقيسة في العربية: أفعال العربية أنموذجاً"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت: العدد، 2023، 137 - 176.

Mrāšdh, rā'idah w m'ābrah, šāmān: "maūqf al-naḥwyīn mn al-trākīb al-luwġwyh ġīr al-mqīsah fī al-'rabīah :'af'āl al-'rabīah anmūḏǧan", *Arab Journal for the Humanities*: 162, 2023, 137- 176.

المقدمة

تروم الدراسة إلى إلقاء الضوء على موقف النحويين من التراكيب اللغوية غير المقيسة في العربية والبعيدة عن الصواب النحوي والمحققة لشرطي الاستعمال والصواب الدلالي وكيفية التعامل معها، وسمت بالتراكيب غير الشرعية، ولقبت بالمتبقي، موقف يتمثل بالقوة التي يمارسها أصحاب التقعيد عبر قواعدهم التي اقتضت التعامل معها بأسلوب معين والتعامل مع أصحاب هذه التراكيب التي تثبت التغيرات اللغوية التي تعرضت لها اللغة أثناء تطورها عبر توالي الأزمنة حتى وصلت إلى مرحلة النضج في القرن الثاني الهجري، وتثبت كما يرى لوسركل تغير اللغة بأصواتها وكلماتها ونحوها من موقف إلى آخر[1].

وقد تناولت دراسات كثيرة موقف النحويين من التراكيب المخالفة لقياس العربية، كدراسة خديجة الحديثي عام (1981) والمعنونة بـ"موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، التي أثبتت فيها أنّ احتجاج النحويين الأوائل بالحديث النبوي الشريف واعتمادهم عليه في إثبات قواعد النحو كان قليلاً، وإن لم يصرحوا بذلك، إذ احتج به في المستوى النحوي والصرفي، حيث وثقت نصوص الحديث في عصر الاستشهاد العام باللغة، مؤكدة الدراسة أنّ اللحن الذي أُدعِي وجوده في الحديث النبوي الشريف، وكان سبباً في إبعاده عن دائرة الاحتجاج لإثبات قواعد النحو، وجد في نصوص أخرى غير الحديث النبوي اعتمد عليها النحويون أيضاً، وقُبِلت دون معارضة أو رد[2].

كما تناول أحمد مختار عمر في دراسته عام (2003) والمعنونة بـ" البحث اللغوي عند العرب" موقف اللغويين والنحويين من القراءات القرآنية وكذلك موقفهم من الحديث النبوي الشريف. إذ هدفت الدراسة إلى التأريخ للدراسات اللغوية عند العرب، منذ نشأتها المبكرة إلى أن وصلت إلى مرحلة النضج والكمال، ولم يتجاوز ذلك القرن الخامس الهجري، وقد قام بحصر المصادر التي استقى منها اللغويون العرب مادتهم مفصلاً الحديث عنها، وتكمن في: القرآن الكريم، القراءات القرآنية، الحديث النبوي، الشعر، الشواهد النثرية.

وكذلك تناولت دراسة ماجستير غير منشورة لـ نورة ناهر ضيف الله الحربي عام (1432 هـ) والمعنونة بـ" الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال: شواهد سيبويه أنموذجاً" موقف النحويين من الشواهد المخالفة لقياس العربية، والتي تقع في دائرة الشاذّ الذي خصص للنثر عند سيبويه، وفي دائرة الضرورة التي خصصت للشعر، ليكون المصطلحان تصنيفاً منه لما خرج عن القاعدة، مفصلة القول حول مصطلحي: الشذوذ والضرورة. وتكمن أهمية الدراسة: في استبعاد النحويين قبائل كثيرة عن دائرة الاستشهاد، الأمر الذي تسبب في إهدار ثروة لغوية ضخمة كان الأجدر بهم الاستفادة منها، وعلّة استبعادها أنّها نقضت ما ذهب إليه النحويون من أحكام، لتمتلئ كتبهم بالتخريجات التي شكّلت عبئاً على الدارسين، كما توصلت الدراسة إلى اعتماد الشذوذ على مخالفة أبواب النحو، وفقدان المعيارية في تحديد الفرق بين الشاذّ والنادر والقليل واللغة.

وتفرق هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمشكلتها، والتي تتمثل في وجود عدد من التراكيب اللغوية غير المقيسة والبعيدة عن الصواب النحوي التي تحتاج إلى الكشف عن أسبابها وأماكن وجودها ومعرفة أسرارها وكيفية تعامل أصحاب الصناعة معها؛ وقد عالجت الدراسة التراكيب اللغوية غير المقيسة لقواعد العربية المتعلقة بباب الأفعال، والمختارة من الشعر والقراءات القرآنية والنصوص النثرية للكشف عن موقف النحويين منها.

واتكأت الدراسة لتحقيق هدفها على المنهج الوصفي المعياري في معالجة الشواهد اللغوية المختارة من الشعر والقراءات القرآنية والنصوص النثرية.

وتكوّن هيكل الدراسة من مقدمة ذُكِر فيها: هدف الدراسة والدراسات السابقة ومشكلة الدراسة ومنهجها، وتكوّن من تمهيد ضم حديثاً عن اللغة وتطورها، ثم مبحث أول: عنون بـ: موقف النحويين من التراكيب غير المقيسة، ضم مادة نظرية عُرِض فيها موقف النحويين من التراكيب غير المقيسة وأسباب تباين موقفهم في التعامل معها، تلا ذلك مبحث ثان ضم دراسة تطبيقية معنونة بـ: موقف النحويين في محاكمة بعض من شواهد العربية (أفعال العربية أنموذجاً)، وختمت الدراسة بخاتمة ضمت أهم نتائج الدراسة وتوصياتها، وقائمة بالمصادر والمراجع.

التمهيد

تاريخ البشرية متضمن في اللغة التي تعد بكلماتها مرآة للتاريخ، تعكس تاريخ من يتفوهون بها وحقيقتهم[3]، لتكون بهذا كائناً حياً متطوراً متغيراً كأبنائها، تتأثر أثناء تطورها وارتقائها بعوامل عديدة، أرجع علي عبد الواحد أهمها إلى عامل انتقال اللغة من السلف إلى الخلف، وإلى تأثر اللغة بلغة أو لغات أخرى، إضافة إلى عوامل اجتماعية ونفسية وجغرافية، كـ: حضارة الأمة ونظمها وعاداتها وتقاليدها وعقائدها وثقافتها واتجاهاتها الفكرية ومناحي وجدانها ونزوعها وبيئتها الجغرافية، وعوامل أدبية مقصودة تتمثل فيما تنتجه قرائح الناطقين باللغة، وما تبذله معاهد التعليم والمجامع اللغوية في حمايتها والنهوض بها[4].

وتتعرض اللغة –حالها حال الكائنات الحية– خلال التطور للموت والانقراض أو للحياة والبقاء، إذ يعتمد التطور اللغوي اعتماداً وثيقاً على الظروف التاريخية– بمعنى أنّه يعتمد على المسكن وعلى نوع الحياة وتشابك حياة الشعوب–، ومن بين الآثار التي تتلقاها المفردات وتسجلها أثر المسائل الاجتماعية بمعناها الحقيقي، إذ يعود الجزء الأكبر من تغيرات المعنى وتبدله– على سبيل المثال– إلى توزيع المتكلمين ضمن طبقات اجتماعية مختلفة عديدة، وتعود إلى انتقال الكلمات من مجموعة اجتماعية إلى أخرى، فاللغة اجتماعية إذا كانت من خلق المجتمع؛ ذلك أنّها تنتج من الاحتكاكات الاجتماعية، فلا وجود للغة خارج من يفكرون من أبنائها وخارج من يتكلمون بها، فالإنسان هو المفكر والناطق والعامل، ويلحظ أنّ تطور اللغة كان يقتفي عن كثب أثر تطورات الآلات المصنوعة[5].

ويذكر هذا بالجدلية في المذهب الماركسي، التي تعد بمثابة ركن من أركانه، فهي قانون حركة الوجود كله، ويعود أساس فكرة الجدلية عند "ماركس" إلى تأثّره بـ"هيجل"، إذ أوقف ماركس قوانين الديالكتيك على قدميها بعد أنّ صاغها هيجل في إطار مثالي (غير مادي)، وطبقه على تطور الفكر (المعرفة) فقط، إذ كشفت الماركسية مضمون هذه القوانين الملازمة لتطور الطبيعة والمجتمع والفكر، فهي قوانين أثبتت أنّ الحركة والتطور والتغير أصل في الأشياء، فالكون دائم التغيُّر في فعلٍ ورد فعلٍ هو أشبه ما يكون بحركة المتجادلين[6]، حيث يحدث هذا التطور من خلال ثلاثة قوانين لخّصها الجدل الماركسي في الآتي[7]:

1- قانون التغيير من الكم إلى الكيف، ويوضح أنّ عملية تزايد التغيرات التي تلحق الكم تدريجياً وعلى فترات طويلة متقطعة تؤدي عند درجة معينة إلى تغيرات تحدث دفعة واحدة في الكيفية الجديدة، التي تقابل اختلاف الكيفية القديمة، ويلحظ رغم ذلك أنّ التغير البطيء قد يحدث بتداخل القديم مع الجديد دون الشعور بتغير أو تحول ما.

2- قانون صراع الأضداد أو المتناقضات الذي يتأتى من داخل الأشياء، أي من بذرة النقيض التي توجد في داخل كل شيء وليس من خارجه. فالمتناقضات التي تؤثر في بعضها توجد داخل دائرة واحدة ووحدة واحدة، وهذا الصراع أو التفاعل يؤدي الى النفي والإقصاء.

3- قانون نفي النفي: ويعني أنّ كل مرحلة تحدث تنفي المرحلة السابقة لها، ثم تنفيها مرحلة تالية، فلا شيء يبقى على ثباته في الحياة أو الكون أو الفكر، فالأشياء في تطور متواصل بلا توقف. وتبقى المادة لأنّها لا تفنى ولا تستحدث. والنفي يحدث نتيجة للصراع أو التفاعل، فالقاعدة عبارة عن تفاعل مادتين، قد يخلق التفاعل مادة جديدة أو مادتين، وقد يبقى بقايا للمواد المتفاعلة، لتدرج هذه البقايا تحت الشاذّ الذي لا ينفي القاعدة ولا يلغيها. وبهذا لا يعد النفي هنا تدميراً للظاهرة، إنما يعد فتح آفاق أمام تطورها إلى الأمام؛ لذلك يعد النفي جانباً من التطور يحافظ على المضمون الإيجابي من المراحل التي سبقته[8]. ولا بد من معرفة أنّ هذه القوانين الثلاثة تعمل معاً، حيث يتفاعل القانون الواحد مع القانونين الآخرين.

وطبقت هذه القوانين على اللغة، فما انفكّ جان جاك لوسركل يؤكّد أنّ اللغة بالنسبة إلى الماركسيّ ظاهرة اجتماعيّة وحسّيّة وتاريخيّة وسياسيّة[9]، فهي تتطور تاريخياً بتطور المجتمع البشري وتقدمه وتطور فكره، فكل إنسان يفكر، وتنتظم عقله مجموعة من الأفكار تدفعه للتقدم في الحياة، والفكر نهر جارٍ لا يمكن أن يستقر عند نقطة واحدة، فهو يطور منظومة تفكيره باستمرار وفق حركة دائبة يحكمها منهج واعٍ[10]، حتى إنّ التغير يصيب اللغة التي يستخدمها الإنسان ذاته في اليوم الواحد مرات عديدة ووفق تغير المقام،

الأمر الذي يؤدي إلى تغير في الأصوات والكلمات والنحو من مقام إلى آخر[11].

ونصت نظرية سجموند فرويد في العقل على أنّ الإنسان يوجد فيه عقل ظاهر يتحرك به في الحياة بشعوره، وعقل باطن له تأثيره القوي عليه، ويظهر في زلات اللسان والأحلام والهلوسات والاضطرابات النفسية والعصبية، وقد يكون العقل الباطن أخطر أثراً على حياة الإنسان لأنّه لا يدركه، ولا يسيطر عليه، وقد يوجهه في أحيان كثيرة. فالعقل الباطن وفق ما يرى فرويد عشوائي وغير نظامي وغير مرئي، بيد أنّه يتدخل في تسيير السلوك الإنساني. ليطوِّر بعده جاك لاكان هذه النظرية ويقول: إنّ العقل الباطن هو الآخر منظم ويتحرك بانسجام مع كائناته، ويمكن أن يكون مرئياً بدراسته وتحليله[12].

ليؤكد خميس بن راشد العدوي: أنّ الإنسان كائن مفكر يسير وفق منظومة شعورية، يكمن خلفها كائنات فكرية أخرى لا يشعر بها الإنسان مباشرة، هذه المنظومة اللاشعورية وغير الواعية تسمى بالمتبقي، تسلك طرائق عديدة في البروز والتخفي لكنها مؤثرة، وأحياناً مزعجة، وهذا المتبقي لا يمكن أن تتبنى فيه نظرية فرويد وحدها، أو نظرة لاكان وحدها، بل تتوزعه مجموعة لانهائية من البروز والتخفي، والشعور اللامنتظم واللاشعور، ومنه ما ينتظمه – مع خفائه – منهج، ومنه ما يعيش طليقاً تتقاذفه الأنواء الذهنية[13]. فالمتبقي تسلل التناقضات والصراعات الاجتماعية التاريخية وتسربها إلى حرم اللغة، لتنفي بذلك الاستقرار في نظام اللغة[14]. كما أنّ القول: إنّ المتبقي يختص بالأداءات التلقائية غير الواعية فيه نظر- كما يرى محمد بن نيزوان- ، إذ قد يشمل المتبقي ما هو واعٍ، وذلك إذا كان من أداءات القرآن الكريم أو الحديث الشريف الذي يؤدِّي وظيفة التخاطبً والإبلاغ والتأثير[15].

وقد أشار سمير استيتيه إلى المتبقي بطريقة غير مباشرة، وذلك عندما رأى أنّ في اللغة أثراً وذلك في كل جيل، وربما وجد في كل أثر كينونة مشخصة قد لا يُرغَب فيها، وقد لا يحبذ استخدامها، وقد لا يُسمح بها، ولكن لا يمكن تجاهل وجودها أو إغفالها، ووظيفة النحو ضبط إيقاع التطور، فهو مرآة المرحلة الآخرة التي انتهى إليها التطور، إذ يستنبط النحو ضوابط اللغة وقواعدها مما يجري على اللسان في عصر التقعيد، ويشير إلى أنّ ما فعله

الرواد الأوائل في النحو كالخليل وغيره هو وصف للصورة التي آل إليها تطور بناء الكلام حتى زمانهم، ولو تأخر تدوين كلام العرب إلى أجيال لاحقة بعد هؤلاء الرواد، لوجد صور أخرى للسان العربي، بفعل التطور الذي كان سيأخذ سبيله إليه، فاللهجات كانت نتيجة للتطور، وتعدد أنساق الكلام وبلاغة اللغة وعلو أساليب بيانها هو نتيجة مجموعة متعاقبة من التطورات التي تحدث تدريجياً لا دفعة واحدة[16].

إذ تتطور اللغة من السهولة وعدم التعقيد إلى الدقة والتعقيد، ومن الأقل مرتبة إلى الأعلى مرتبة، فتمنح اللغة المقيدة عوامل البقاء والنمو لتندرج في سلم الرقي، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن نوعي متواصل ينتج عنه أنواع جديدة متطورة[17]. تحمل صفات أبنائها، وتغتني بتجاربهم وانفتاحاتهم على ثقافات الآخرين، كما أنّها قد تنغلق بانغلاق أنساقهم الفكرية، فتغدو الحرية فوضى، ويغدو كل إبداع بدعة مستنكرة، وكل اختلاف مخالفة قد تستوجب إيقاع عقوبة النفي أو الموت[18].

وأنصب عمل النحويين كما يرى استيتيه على تقييد الظاهرة بكل تجلياتها اللهجية، وإذا انتُقد أن يكون الدرس النحوي محلاً للاختلافات اللهجية، فإنّه لا يُنكر أنّ هذا كان عملاً قيماً في دراسة اللغة وتسجيلها من ألسنة أصحابها مباشرة، لكن كان من الغريب أن لا يتأملوا أنّ ما أحصوه هو حصاد عجلة تطور اللغة، ولو تأملوا لوجدوا أنّ ما آلت إليه الظاهرة من تباين في صورها وأشكالها اللهجية هو التطور بذاته، ويُعذرون بهذا؛ لأنّ منهجهم قائم على تقعيد القواعد لما استعمل من الكلام، كانوا معنيين بالظاهرة اللغوية من حيث ما تمثله استنتاجاتهم التي وضعوها في قواعد تحمل قوة الإلزام لا من حيث هي نتيجة تطور تاريخي؛ لذلك شاع في كتبهم عبارات: من الصواب كذا، ويجب كذا، ولا يجوز، ويحسن ولا يحسن[19].

وهذا ما رآه يحيى عبابنة، أيضاً، إذ لم يعن النحويون يوماً بالبعد التاريخي إلا لماماً، وانصب جل اهتمامهم بالمادة اللغوية المحصورة في فترة الاحتجاج؛ لذلك وضعت القواعد وفقاً للكثير الشائع، في حين نظر أصحاب الصناعة إلى التراكيب اللغوية التي تعرضت لحركة ما قبل عملية التقعيد نظرة تعتمد على التدريج الاستعمالي الذي يبدأ

من الأفصح إلى الفصيح إلى الغلط مروراً بالقليل والنادر والشاذّ. وهي مصطلحات غير مستقرة المفاهيم؛ وذلك لأنّ المفهوم يخضع في كثير من الأحيان لحاجة النحويين إلى شمولية القاعدة[20].

كما أشار جان جاك لوسركل إلى أنّ النظريات اللغوية تبني "موضوعها" عن طريق الفصل بين نوعين من الظواهر: الظواهر "ذات العلاقة" والظواهر"غير ذات العلاقة"، فتتبنى النظريات اللغوية الظواهر ذات العلاقة، أي المطابقة للقانون اللغوي، وتستبعد الظواهر غير ذات العلاقة، أي غير المطابقة للقانون اللغوي، وذلك يعود إلى أنّ النظريات اللغوية جميعها تترك خارج نطاق الدراسة ما يمكن تسميته بـ"المتبقي"–التركيب غير الشرعي–، الذي يُسمع من على ألسنة أبناء اللغة الواحدة، ولا يمكن دراسته دراسة شكلانية؛ لذلك يجب على أصحاب الصناعة أن يضعوه موضع الاهتمام في كل دراسة للغة، ليُتمكَن من بناء نظرية لرصده وتصنيفه وتحليله[21].

ومن هنا يمكن تصنيف تراكيب اللغة العربية صنفين، أولهما: تراكيب لغوية مقيسة، أي تراكيب موافقة لقياس العربية وشرط الاستعمال. وثانيهما: تراكيب لغوية غير مقيسة، أي غير موافقة لقياس العربية محققة شرط الاستعمال، رفضت الخضوع لقيود النظام اللغوي، سميت بالمتبقي ووسمت بـ"التراكيب غير الشرعية"[22]، تراكيب لغوية تنتمي للغة ديمقراطية، لغة تمنح أبناءها حرية في استخدامها أنى يشاؤون، شريطة أن يحقق النمط اللغوي المعني المعنى المراد في المقام المعين[23]، أي أثناء عملية التبليغ والاتصال.

المبحث الأول : موقف النحويين من التراكيب غير المقيسة

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: وقَف من فلان موقفَ كذا: أي سلك معه مسلكاً معيناً، بمعنى عامله بطريقة خاصّة، فيقال: وقَفوا موقفاً من[24]، يراد بها أنّهم اتّخذوا أو أصدروا قراراً أو رأياً بشيء ما أو قضية معينة. وموقف النحويين من التراكيب غير المقيسة في هذه الدراسة، يعنى به: ما اتّخذه أو أصدره بعض النحويين من قرارات أو آراء أو أحكام في التراكيب اللغوية المخالفة لقياس العربية، وكيف سلكوا معها مسلكاً معيناً؛ لتعامَل

بطريقة معينة تختلف باختلاف المدارس النحوية تارة وباختلاف النحويين تارة أخرى، وتختلف باختلاف الشاهد الذي وقعت به المخالفة النحوية، إن كان ينتمي إلى الشعر أو القرآن أو القراءات القرآنية أو الكلام المنثور في العربية، الأمر الذي أدى إلى تصنيفها ضمن مصطلحات التدريج اللغوي: كالشاذّ، والضرورة، واللحن، والخطأ.

يذكر على سبيل المثال موقف النحويين من القراءات الذي أشار إليه أحمد مختار عمر، إذ كان موقفهم من القراءات موقفاً موحداً لا يختلف فيه بصري عن كوفي، ولا يشذّ فيه ابن خالويه أو ابن جني أو غيرهما عنهم. فكانوا جميعاً ينقدون القراءة، ويقيسونها بأقيستهم النحوية، وكانوا لا يتورعون عن تخطئة القراءة سواء أكانت سبعية أم عشرية أم شاذّة أم غير ذلك، وكانوا لا يقطعون القراءة إلا إذا وجدوا لها نظيراً من كلام العرب، كما لم يتحرجوا عن تخطئة القراءة أو تلحينها إذا عجزوا عن فهمها أو توجيهها، إذ كانوا ينقدونها بقولهم: إنما يجوز مثل هذا في الشعر، أو لحن القارئ، أو أهل العربية يرونه لحناً، وهذا غلط، وهذه لغة مرذولة. وعلى الرغم من أنّ الكوفيين كانوا أقل تخطئة للقراءات وأكثر قبولاً لها من البصريين، إلا أنّ ذلك لا يعود في نظر- أحمد مختار عمر- إلى احترامهم للقراءة وحسن تقبلهم لها، وإنما يعود إلى ما عرفوا به من توسع في أصول اللغة، وقياس على القليل، واعتداد بالمثال الواحد، فأمكنهم بذلك توجيه كثير من القراءات وتخريجها على مقتضى أصولهم، وبهذا قلتْ تخطئتهم لها[25].

وكذلك يذكر موقف النحويين من الحديث النبوي الشريف، إذ أثارت قضية الاحتجاج به جدلاً حاداً ولافتاً للأنظار، فتباينت مواقفهم من الاحتجاج به بين الإنكار والتأييد، إذ لم يحتج النحويون القدماء بالحديث بغية إثبات القواعد النحوية إلا قليلاً جداً؛ لأنّه مروي بالمعنى؛ ولعدم ورود لفظه عن الرسول- صلى الله عليه وسلم-، إذ رأى النحويون وقوع اللحن كثيراً في ما روي من الحديث؛ لأنّ كثيراً من الرواة غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو[26].

ويتمثل موقف النحويين من التراكيب غير المقيسة في القوة التي يمارسونها عبر قواعدهم ذات المعايير الانتقائية الحادة والمنصوص عليها في كتبهم، والتي اقتضت التعامل

بأسلوب معين مع الشواهد اللغوية مختلفة الأجناس غير المطردة وغير المشروعة، واقتضت التعامل مع أصحابها أيضاً؛ بهدف تثبيت أبناء اللغة على الاستخدام الأمثل للغة، وتكمن سياستهم بإخضاع التراكيب الأصل- المخالفة- للقواعد النحوية التي اصطلحوا عليها في عصر التقعيد اللغوي، ومحاولة استبعادها من خلال الحكم عليها بمصطلحات التدرج اللغوي كـ: مهمل، رديء، مرذول، لحن، خطأ، مرفوض، شاذّ، قليل، ضرورة، والتي ممكن أن توضح الدراسة بعضا منها في الآتي:

فالشاذّ هو "ما خرج على القاعدة المنصوص عليها والمستنبطة من لغات بعض القبائل دون بعض"[27]. والضرورة مصطلح قريب جداً لمصطلح الشاذّ؛ وذلك لأنهما متوافقان في خروجهما على أنظمة اللغة، وما يفرق بينهما أنّ ميدان الضرورة مقتصر على الشعر فقط [28].

وقد اشتملت أغلب كتب التفاسير واللغة والمعاجم على هذه المصطلحات، يذكر منها: "معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي"، الذي اتكأ على شرطي موافقة القياس والسماع للنماذج التي احتلت أعلى سلم المفاضلة بين التراكيب اللغوية، واعتمدت شرط شيوع الاستعمال قياساً مرجِّحاً للقبول أو الرفض اللغوي، فيظهر المعجم التراكيب اللغوية التي توافق القواعد اللغوية وقيودها، وبهذا يضعف عمل الأداءات اللغوية غير المقيسة التي تنتمي للغة الحرة من خلال توعية أبناء المجتمع للاستعمال الإنموذج للغة[29]، فيُقضى عليها شيئاً فشيئاً بالقضاء على قيود قواعدها الواصفة الخاصة بها، وبهذا تزول من لغة الأدب والكتابة، وتنقرض من على ألسنة أصحابها، أي لغة الكلام.

ويظهر موقف النحويين من التراكيب اللغوية طرفين متصارعين على البقاء: أداءات لغوية تعمل عملاً نمطيّاً أو نموذجيّاً في تأسيس متسلسلات مطردة عبر التحليل لصالح القياس الذي يعمل بدوره لصالح النظام، وأداءات لغوية تميل إلى الشذوذ عن القاعدة والابتعاد عنها عن طريق إنتاج تراكيب استثنائية مترابطة لغوياً مفهومة دلالياً، تعكس ما يسمى بحرية التعبير، يمارس القياس عليها القوة لاختزالها وتطويعها وفق القواعد الموضوعة[30].

وتعد محاولة إخضاع التراكيب الأصل – أي الجزء الأصيل في جسم اللغة– بأنظمتها الواصفة لها للقاعدة النحوية أو ومحاولة تصويبها لضمها لأقيسة اللغة أو تخطئتها نوعاً من العنف اللغوي كما يرى يحيى العبابنة[31].

ويقصد بالعنف هنا الصرامة والقسوة والشدة[32] في التعامل معها، وهذا ما أكدته الدراسة المعنونة بـ:"عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنية الشاذّة"، مضيفة أنّ التراكيب المخالفة للقياس اللغوي هي تراكيب لغوية انتمت للأجناس اللغوية المختلفة من قراءات قرآنية وشعر وأحاديث نبوية وغيرها مما سُمع عن العرب، وتعد أداءات لغوية وجودها أصل انبثقت عنه قيود القاعدة اللغوية ويستحال إنكارها، ويستحال أن تكون متمردة على أنظمة اللغة؛ لأنّ وجودها سابق لوجود القيود النحوية"[33]. كما أكد ذلك دراسة معنونة بـ: المتبقي في ضوء صراع الأنماط اللغوية[34]، فهي الأداءات المتبقية في بعدها التأريخي، تشير إلى المسار التطوري للعربية ذاتها، تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تبليغ الرسالة للمتلقي وتأدية المعنى على نحو لا يمكن للتركيب القواعدي أن يحل محله ويؤدي معناه[35].

وتباينت ردود أفعال علماء اللغة في التعامل مع التراكيب اللغوية غير المقيسة؛ لينقسموا قسمين:

قسم أنكرها ورفض التعامل معها بقوة، وحاول تطويعها للقاعدة، كوسيلة للقضاء على كل ما يخالف النظام؛ للتقليل قدر الإمكان من المخالفات اللغوية، فيسقط بذلك شرط الاستعمال الذي يضمن لها الحياة، وذلك من خلال التنبيه على المخالفة التي وقع بها والقيد الذي تجاوزه، وتصنيفها بعد إخضاعها لشرطي السماع والقياس، والحكم عليها بمصطلحات التدرج اللغوي الخاصة بسلم المفاضلة، فتنبه بذلك المتلقي، وتلفت نظره إلى استخدام الإنموذج منها، وتثبط من عمل الأداءات غير المقيسة، وإن حققت مرتبة المقبول في اللغة[36].

وقسم لم ينكر وجودها، ولم يرفض التعامل معها، ودعا إلى التصدي للقوة التي تمارس عليها – قوة تهدف إلى إضعافها وإسقاطها من ألسنة أبناء اللغة–، إذ تهدف هذه

الدعوة إلى حماية التراكيب غير المقيسة، وضمها إلى جسد اللغة، وذلك من خلال تعليل التركيب وضمه تحت القاعدة، مع خلال الاعتراف بجوازه؛ لشيوعه على ألسنة أهل العربية.

ويظهر القسمان في كتب التفاسير التي نظرت في القراءات القرآنية، إذ رفض بعض أصحابها القراءات الشاذّة غير الموافقة لأنظمة اللغة، حيث عُدّت داءً لغوياً لما تحمله من تشكيك في قيود القاعدة، وخُطِئ من تكلم بها، ويرى ذلك في قراءة لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح:1)، إذ قرأ الجمهور الفعل (نشرح) بجزم الحاء، في حين قرأ أبو جعفر: بفتح الحاء آخِر الفعل المضارع، وعللت القراءة بقولهم: ربما بيّن القارئ الحاء وأشبعها في مخرجها، فظنّ السامع أنّه فتحها[37]، في حين يُرى رفض ابن عطية للقراءة من خلال الحكم عليها بأنها مرذولة، رغم أنّه أورد ما يعضدها من الشعر العربي، كقول الراجز[38]: (الرجز)

مِـنْ أَيِّ يَـوْمَـيَّ مِـنَ الْمَـوْتِ أَفِـرْ أَيَـوْمَ لَـمْ يُـقْـدَرَ أَمْ يَـوْمَ قُـدِرْ

وخرّج ابن عطية الإجراء لضمه تحت مظلة القاعدة اللغوية المطردة، أنّ القارئ أراد: ألم نشرحَن، إذ أبدل القارئ من النون ألفاً، ثم حذفها تخفيفاً[39]، وردّ التخريج ابن جني، قائلاً: إنّه تخريج غير جائز بل هو ضَعِيف وسَاقِط فِي الْقيَاس، ذلك أنّ النون تأتي للتوكيد، والتوكيد أشبه شيء به الإسهاب والإطالة لا الإيجاز والاختصار[40]. وأشار الشوكاني إلى أنّ للقراءة أصولاً كلها ضعيفة، فإبدال النون ألفاً ضعيف؛ لأنّه خاص بالوقف، وإجراء الوصل مجرى الوقف ضعيف. وحذف الألف ضعيف أيضاً؛ لأنّه خلاف الأصل. وأشار إلى تخريج بعضهم للقراءة على لغة بعض العرب الذين ينصبون بـ لم، ويجزمون بـ لن، ومنه قول عائشة بنت الأعجم[41]: (البسيط)

فِي كُلِّ مَا هَمَّ أَمْضَى رَأْيُه قُدُماً وَلَـمْ يُـشَـاوِرَ فِـي إِقْـدَامِـهِ أَحَـدَا

وهذه اللغة لبعض العرب لا يُظن أنّها تصح كما يرى الشوكاني، وإن صحت فهي ليست من اللغات المعتبرة؛ لأنّها جاءت بعكس ما عليه لغة العرب بأكملها، وانتهى بقوله: إنّ قراءة – أبي جعفر المنصور– مع شدة جوره وكثرة جبروته وقلة علمه ليست بحقيقة الاشتغال بها[42]، فهي قراءة شاذّة ولا يعوَّل عليها في القواعد المطردة[43]. كما صنفت

التراكيب المخالفة لقاعدة حذف نون التوكيد الخفيفة في الشواهد السابقة تحت باب الشاذّ من اللغة في لسان العرب؛ لأنّ نون التوكيد الخفيفة لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن(44).

ويظهر من خلال تعامل أصحاب الصناعة مع التراكيب اللغوية غير المقيسة قوة تكمن في وجهين، قوة التعامل مع أصحاب هذه القراءات الذين يعدون أبرع من تعامل مع اللغة. وقوة التعامل مع التراكيب المخالفة بذاتها للقاعدة اللغوية، وذلك من خلال وسمها بداية بالشاذّ أو أصل ضعيف أو تركيب مخالف لا يصح، أو عدّها لغة ليست معتبرة، ثم محاولة تأويل استخدامها بهدف إخضاعها لقيود القاعدة، فتعلل بعلة ما، أو يبحث عما يبررها وإن كان تبريراً غير مقنع؛ لاحتوائها تحت مظلة النظام اللغوي المطرد.

ويُرى من لم ينكر وجود التراكيب اللغوية غير المقيسة، كما لم يرفض التعامل معها؛ لحمايتها، في موقف أبي حيان الأندلسي، الذي خرّج قراءة أبي جعفر المنصور بفتح حاء (نشرح) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح:1)، بقوله: هي لغة لبعض العرب، أوردها اللحياني في نوادره، لغة جزم الأفعال بـ لن ونصبها بـ لم، عكس المعروف والشائع عند الناس، وهو تخريج أحسن مما ذكر(45)، فالمخالفات اللغوية هي تغييرات طرأت على التراكيب اللغوية نتيجة لتعدد اللغات بتعدد القبائل. وهذا اعتراف بورود الاستعمال على ألسنة أفراد اللغة، فـ "إذا جاءت الرواية لم تردّ بالقياس"(46).

أسباب تباين موقف النحويين في التعامل مع التراكيب اللغوية غير المقيسة

تكمن أسباب تباين موقف النحويين في التعامل مع التراكيب اللغوية غير المقيسة كما ترى الدراسة في الآتي:

1- التعصب للقاعدة اللغوية.
2- الجهل بأهمية التركيب غير المقيس والملقب بالمتبقي المتمرد على النظام.
3- محاولة القضاء على التركيب غير المقيس في سبيل الانتصار للنظام.
4- الرغبة في تمييز تراكيب لغوية عن غيرها من التراكيب والتفوق عليها عن طريق تحديد شرطين لا بد أن يتحققا في النمط اللغوي الإنموذج، ويكمنان

في: موافقة السماع والقياس في العربية.

5- الرغبة في إخضاع التراكيب اللغوية بنوعيها لسلم المفاضلة، من خلال استخدام مصطلحات التدرج اللغوي.

6- إهمال الدراسات الوصفية للغة والتنظير لظواهرها، إذ تكشف الدراسات الوصفية أهمية ما وسم بـ "التركيب غير الشرعي" ووظيفته الملقاة على عاتقه.

7- انعدام الديمقراطية في دراسة اللغة، والانحياز للتراكيب الشرعية الموافقة للقياس والاستعمال، والتعصب لها كذلك.

8- الميل لسلب اللغة ديمقراطيتها، بتقييد ابن اللغة بالقواعد المصطلح عليها في كتب اللغة والنحو.

9- تسرب التراكيب غير المقيسة إلى كل مرحلة من مراحل تطور اللغة بقوة؛ لأنّ اللغة تقصرُ عن القضاء على كل التراكيب غير الشرعية أثناء تطورها، على أمل أن تعنى بالدرس.

10- امتلاك التراكيب غير المقيسة قواعد واصفة، وأساليب خاصة بها تميزها عن غيرها من التراكيب المقيسة.

المبحث الثاني: موقف النحويين في محاكمة بعض من شواهد العربية (أفعال العربية أنموذجاً)

يرى العبابنة أنّ القواعد ليست هي الأداء اللغوي بل هي محاولة النحويين جمع أصناف الأنماط اللغوية ضمن مجموعات محكومة بقانون تركيبي، وهذا القانون يهيمن على أجزاء التركيب حتى يمكن أن يقال بقاعدة عامة تحكم أجزاء التراكيب اللغوية، وقد يحدث انتهاك لقيد من قيود القاعدة يسبب نقضاً حادّاً لها، ويصر النحويون على حصر التركيب ضمن القاعدة، فيوجهون التركيب اللغوي أو الأداء توجيهات غير قانونية، يخص بالذكر قضية الاعتداد بالعلامات الشكلية (علامات الإعراب)، الذي يقود إلى تقعيد كثير من الأنماط اللغوية التي لا تنسجم مع العلامات الجوهرية (الحد أو المفهوم)[47]، ويرى موقف

النحويين من التراكيب غير المقيسة من خلال تعاملهم مع كل أداء تجاوز قيداً من قيود القاعدة المطردة، وتجاوز العلامات الشكلية المصطلح عليها بين أهل الصناعة، ويرى ذلك في تعاملهم مع قول امرئ القيس[48]: (السريع)

اليومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً من اللهِ ولا واغِلِ

يكمن الشاهد في قول الشاعر: أَشْرَبْ، جزم الفعل المضارع في موضع رفع للضرورة التي اقتضاها النظم، ولا يقتضيها غيره[49]، وعُلل الإجراء أنّه كان فراراً من ثقل ثلاث حركات متتالية، والعرب تجوز حمل المنفصل على المتصل، فأجروا الفعل (أشرب) على مجرى (عضْد) بِالضَّمِّ أو بِالسُّكُونِ[50]، وقيل: لا وجه لتسكين المضارع هنا[51]، لخلو المضارع من الجازم. حوكم الشاهد محاكمة معيارية، وخضع الاستعمال لقيد القاعدة المصطلح عليها، وعلل ليُحافَظ على تماسك النظام واطراده، إذ اعتد النحويون كما يرى يحيى العبابنة بالنمط القواعدي المتكئ على التمسك بقوة بالإعراب، فهو خصيصة اللغة الكبرى التي نهض عليها علم النحو العربي[52]، وذلك من خلال رواية غير سيبويه لهذا البيت على الاستقامة، وعلى ما ينبغي أن يكون في الكلام والشعر، فرُوي البيت على ضربين، الضرب الأول رواه بعضهم[53] كابن السكيت على النحو الآتي[54]: (السريع)

فاليوم فَاشْرَبْ غير مستحقب إِثْماً من اللهِ ولا واغِلِ

أخضع ابن السكيت البيت للقاعدة المصطلح عليها، عن طريق تغيير الفعل المضارع إلى فعل أمر[55]، ووافقه بذلك أبو العباس المبرد[56]، وأشار ابن جني إلى ذلك بقوله: وأما اعتراض المبرد على هذا الشاهد، فإنما هو على العرب لا على سيبويه؛ لأنّه رواه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره. وقول أبي العباس: إنما الرواية "فاليوم فاشرب"، فكأنّه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تسمع ذلك عنهم، وأضاف: إن بلغ الأمر هذا الحد من السرَف عند المبرد؛ إذن سقطت كلفة القول معه[57]. ويظهر هذا قوة في تعامل النحويين مع الرواة عن العرب ومع أصحابهم في الصناعة. وروى الضرب الثاني البيت كالآتي[58]: (السريع).

فاليوم أُسْقَى غيرَ مسْتَحْقب إِثْـمـاً مـن الـلـهِ ولا واغِـلِ

وهي الرواية الموافقة لقياس العربية، والتي وقع اختيار محقق ديوان امرئ القيس عليها، وهو محمد أبو الفضل إبراهيم، إذ أُخضِع البيت لقيد قاعدة المضارع، التي تنادي بوجوب رفع المضارع إذا لم يسبق بعاملٍ جزم أو نصب عن طريق تعديل الاستعمال لينسجم مع القاعدة، فاستبدلت كلمة (أُسقى) بـ (أشربْ) [59]، وما يؤكد عملية التدخل وتغيير الاستعمال ما جاء به الزجاج في معاني القرآن، فقد أشار إلى أنّ هذا البيت أنشده جميع النحويين زاعمين أنّ إسكان الفعل (أشربْ) من الاضطرار في الشعر، فالشعر له خصوصيةٌ في الكلام، ولا يجوز مثله في القرآن الكريم[60]. كما قال أبو الحسن الأخفش – مفاضلاً بين الروايات– فيما كتبه على نوادره: إنّ الرواية الجيدة (فاليوم فاشربْ) أو (اليوم أُسقى). في حين تعد رواية من روى (فاليوم أشربْ) غير جائزة إلا على ضرورة قبيحة، وإن إجازها جماعة من رؤساء النحويين[61].

ويؤكد القوة في تعاملهم مع التراكيب غير المقيسة في ما رواه العرب تعاملهم مع قول الأقيشر الْأَسدي[62]: (السريع)

رُحْـتِ وفـي رِجْـلَـيْـكِ مـا فيهما وقـد بَـدَا هَـنْـكِ مـن المِـئْـزَرِ

إذ يكمن الشاهد في قوله: هَنْكِ، بإسكان حركة الإعراب أي الوقف على أواخر الكلمات في العربية، ويريد الشاعر: هَنُك، وهو فاعل مرفوع للفعل (بدا). وعلل الإجراء للضرورة الشعرية[63]، وعلل في الخصائص لعلة التخفيف[64]، وأخضع المبرد الاستعمال اللغوي بعد إنكاره للتعديل والتبديل في سبيل الانتصار للقاعدة التي تنادي بوجوب رفع الفاعل، فرواه كالآتي[65]: (السريع)

رُحْـتِ وفـي رِجْـلَـيْـكِ مـا فيهما وقـد بَـدَا ذاكَ مـنَ المِـئْـزَرِ

إذ استبدل المبرد (ذاك) بـ (هَنْك)؛ لأنّ الشاعر جزم في موضع رفع، وألغى حركة الإعراب ووظيفتها في السياق، وهذا مخالف لقيود قواعد الفاعل في العربية. كما يظهر موقفهم من خلال محاكمة قول جرير[66]: (البسيط).

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فالأَهْوَازُ منزِلُكُمْ ونهرُ تِيرَى ولا تعرِفْكُمُ العربُ

يكمن الشاهد في قول الشاعر: ولا تعرفْكم، أراد: ولا تعرفُكم، علل الإجراء في المحتسب أنّ الشاعر أسكن الفاء البتة من الفعل استخفافاً لثقل الضمة مع توالي الحركات[67]، وعلل في الخصائص أنّ الشاعر كان مضطراً[68]، وأنكر الزجاج كما فعل المبرد الجزم في موضع رفع هنا، كما أنكراه في الشاهدين السابقين، لما فيه من إذهاب حركة الإعراب وهي لمعنى، فكما رويا موضع (فاليوم أشربْ): (فاليوم فاشربْ)، وموضع (هنك من المئزر): (ذاك من المئزر)، رويا أيضاً موضع (فما تعرفكم): (فلم تعرفْكم)[69]، وهي الرواية التي استقر عليها محقق ديوان جرير والموافقة لقياس العربية، فجاءت في الديوان[70]: (البسيط)

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فالأَهْوَازُ منزِلُكُمْ ونهرُ تِيرَى ولم تعرِفْكُمُ العربُ

ويؤكد اختلاف رواية الشواهد الشعرية بين ما رُوي في مأثورات التراث وما رُوي في الدواوين الشعرية ما رآه يحيى العبابنة من محاولة بعض النحويين ورواة الدواوين الشعرية تصحيح الاستعمال لينسجم مع القاعدة المطردة[71].

ولم يقتصر جزم أواخر المضارع على الشعر فقط، إذ ورد في القراءات القرآنية، وبهذا تصبح علّة الضرورة لاغية، وغير مقنعة؛ لأنّ الضرورة خاصة بالنظم فقط، ويذكر مما جزم في موضع رفع من القراءات القرآنية قراءة الحسن لقوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ (طه: 113)، إذ قرأ: (أو يحدثْ) بسكون لام الفعل، وقرأ عبد الله ومجاهد وأبو حيوة والحسن في رواية والجحدري وسلام: (أو نحدثْ) بالنون وجزم الثاء، وذلك حمل وصل على وقف، أو تسكين حرف الإعراب استثقالاً لحركة الضم[72].

وتظهر قوة التعامل مع أصحاب القراءات ما جاء عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ (هود:28)، إذ أسكن الميم من المضارع، فقال: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾، ووجه الزمخشري القراءة للانتصار للقاعدة أنّ الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة، فظنها الراوي سكوناً. والإسكان الصريح لحن عند الخليل وسيبويه وحذاق البصريين؛ لأنّ الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا لضرورة النظم[73]. وَأشار أبو حيان الأندلسي إلى قوة تعامل

النحويين مع أصحاب القراءات ومع أبي عمرو تحديداً هنا، بقوله: "والزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى عَادَتِهِ فِي تَجْهِيلِ الْقُرَّاءِ، وَهُمْ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يَلْتَبِسَ عَلَيْهِمْ الاخْتِلَاسُ بِالسُّكُونِ"[74]، ثم كيف يجعلون الاستعمال لحْناً؟ وقد روى الكسائيُّ والفرَّاءُ: "أَنُلْزِمُكُمُوهَا" بجزم الميم، أي تسكين حركةِ الإعرابِ[75].

كما أنّ تسكين أواخر الفعل المضارع جاء في قراءة لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ (التغابن:9)، إذ رُوي عن أبي عمرو جزم العين في موضع رفع، ولا وجه لذلك هنا إلا التخفيف، وإن لم يكن هذا موضعاً مناسباً للتخفيف كما يرى محمد بن علي الشوكاني[76].

لم يتوقف جزم الفعل في موضع رفع بل جزم في موضع نصب في شواهد عديدة كقول الشاعر[77]: (المنسرح)

لَنْ يَخِبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ دُونَ بَابِكَ الْحَلَقَةْ

وقول لبيد: (الكامل)

تَرَاكَ أَمْكِنَةٌ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا ... أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضُ النُّفُوسِ حِمَامَهَا

وقيل: إنّ الشاعر أراد: أو يرتبطَ بعض النفوس حمامها؛ لأنّه جاء بعد (أو) التي بمعنى (إلا أن)، ليصبح المراد: إلا أن يرتبطَ، فجزم في موضع نصب؛ لضرورة الوزن واتصال الحركات[78]. في حين أوّل أبو جعفر النحاس المعنى في سبيل إخضاع الاستعمال لقيد القاعدة المطرد أنّ الشاعر سكن الفعل: (يرتبط) عطفاً على قوله إذا لم أرضها، مشيراً إلى أنّ هذا أجود الأقوال، والمعنى على هذا يكون: إذا لم أرضَها، وإذا لم يرتبطْ بعض النفوس حمامها؛ لأنّه لا يجوز للشاعر أن يسكن الفعل المستقبل؛ لأنّه وجب له الإعراب لمضارعته الأسماء، وصار الإعراب في المضارع يفرق بين المعاني، ولو جاز أن يسكن لجاز أن يسكن الاسم كذلك، ولو جاز أن يسكن الاسم لما بينت المعاني[79]. إلا أنّ النَّحْوِيّينَ الْقُدَمَاءُ الْأَئِمَّةُ أجازوا أن تسكن أواخر الكلم من الأسماء إضافة للأفعال[80]، ويعضد ذلك قول الراجز: (الرجز)

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمِ بِالدَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُوَّمِ

يريدُ الشاعر: صاحبُ قوم، فجزم الباء من المنادى لكثرة الحركات[81]، ويعضدها إسكان الهمزة في قراءة لقوله تعالى: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ (فاطر: 43)، إذ قرأ الأعمش وحمزة بتسكين همزة المضاف إليه المخفوض لعلة ثقل النطق الذي يسببه كثرة الحركات المتتالية[82].

يرى أنّ علّة التخفيف كانت مخرجاً لتعليل جزم النهايات الإعرابية للأفعال والأسماء عند الشعراء والقراء، فلا يوجد غير التخفيف هنا علّة مقنعة، وإن كانت غير مناسبة في بعض المواطن التي ذكرت، وقد اتفق النحويون – كما يرى محب الدين النويري– على جواز ذهاب حركة الإعراب لعلة الإدغام في القياس، فكما جاز ذهاب حركة الإعراب للإدغام، فكذلك يجب أن لا ينكر ذهابها للتخفيف[83].

في حين أكدت الشواهد أنّ وجود المخالفات اللغوية في لغة النثر هو أمر واقع لا محالة[84]. وهذا ما ذهب إليه العلماء الذين رفضوا التفريق بين لغة الشعر وغيره من كلام العرب، إذ قالوا: كُلُّ ما يَجوزُ في الشعرِ فهو جائزٌ في الكلام باختلاف أنواعه؛ لأَنَّ الشعرَ هو أَصلُ كلام العربِ، فكيف يمكن التحَكُّمُ في كلامِها، وجعَلُ الشعر خارجاً عنه؟![85].

كما علل إجراء الجزم في غير موضعه عند بعض أصحاب الصناعة أنّ أصحاب هذه الشواهد ردوا الفعل إلى أصله؛ إذ قال ابن السراج: "أصل الأفعال السكونُ والبناءُ"[86]. وأصل الأفعال أن لا تُعرَب، أي أنّ أصلها الجزم[87].

وهذا دليل على تجاوز من حاول اخضاع الأداءات اللغوية لوظيفة غاية في الأهمية وقعت على كاهل الشعراء، والقراء دون قصد[88]، تكمن في وصف "التغيير أو الحراك" اللغوي في الأنماط اللغوية المستعملة. حيث أخذ الشعراء قضية التغيير قضية مسلمة، يعنيهم منها ملاحظة التغيير، وتسجيله، ووصفه بأسلوب موضوعي صرف[89]. كما أنّ هذا الإسكان لم يؤدِ إلى المساس بالقواعد العامة التي اصطلح النحويون عليها، إذ كانت اختيارات القراء أو الشعراء صيغاً بديلة مختارة حققت الشرط الأساس في التواصل وهو

المعنى[90]. كما أنّها حققت العلامات الجوهرية الواضحة التي تعمل على تصنيف التركيب تصنيفاً صحيحاً، إذ حققت الشواهد السابقة العلامة الجوهرية للمضارع وللمنادى وللمضاف إليه، وهي علامة تغني المتلقي عن أن يفزع إلى العلامات الشكلية أي (علامات الإعراب) كما يرى يحيى العبابنة[91].

ويرى عدم التقيد في قيود المضارع أي العلامة الشكلية في قراءات متواترة متعبد بها، فيرى حذف الياءُ مِنْ قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ (النحل: 76) لغير جازم تخفيفاً، كما حُذِفَتْ الياء في قولِه: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ (هود: 105)، و قوله تعالى: ﴿إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر: 4)[92] لغير علة جزم. مع احتفاظ الفعل المضارع بالعلامة الجوهرية وهو الحد والمفهوم، فالفعل المضارع هو كل لفظ يدل على حدوث عمل في الزمن الحاضر، ويكون مبدوءاً بحرف من مجموعة حروف كلمة (نأتي)، ويقبل السين، وسوف. وما هذا إلا دليل على إعجاز القرآن الكريم الذي يظهر في تأريخه للغة العربية وقواعدها الحرة الواصفة والمقيدة المعيارية كذلك، فالقرآن لم يفرق بين هذه الأداءات اللغوية بل ساوى بينها من حيث أحقيتها في الحياة والوجود، فاحتفظ بنماذج تؤرخ لها، وتحييها، مخلداً لها مهما حاول أبناء العربية عبثاً التخلص منها.

ويرى موقف النحويين من التراكيب غير المقيسة في محاكمتهم لقول الشاعر: (الرجز).

مَـنْ كَـانَ لَا يَـزْعُـمُ أَنـي شَـاعِـرُ فَـيَـدْنُ مِـنِّـي تـنـهـهُ المـزاج

إذ يكمن الشاهد في قول الشاعر: فيدن، أَراد: فَلْيَدْنُ، إلا أنه حَذَفَ لام الأمر[93]، والفعل المضارع إذا لم يسبق بناصب أو جازم فهو مرفوع لا محالة، والفعل (فيدنُ) هنا مجزوم بغير حروف الجزم، ودليلهم إلى ذلك علامة الجزم الشكلية التي تكمن في حذف حرف العلة من الفعل (يدنو)، وهو ما جعل النحويون يتأوّلون وجود لام محذوفة مع بقاء عملها[94]، فعللوا الإجراء أنّ الْخَبْنَ فِي مِثْلِ هَذَا أَخف عَلَى أَلسنتهم والإتمام عَرَبِيٌّ، وقيل: لم جاز الحذف في الشعر ولم يجز في سعة الكلام؟، قيل: لأنّ الشاعر يضطر؛ فيحذف، مع أنّه استطاع أن يقول: فليدنُ مني؟، دون حذف، وعُلِل ذلك أنّ العرب قد تلزم الضرورة في

الشعر في حال السعة، اعتياداً لها وأنساً بها، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها[95]. وهذا دليل على كون نظام اللغة مؤسسة اجتماعية، قوانينها غير ملزمة بطبيعتها، وليس هناك ما يضمن استمرار الانتظام في اللغة[96]. وبهذا يعد وقوع المؤامرات اللغوية التي تخترق قوانين اللغة أمر غير متوقع، كما لا يخضع لأية ضوابط أو شروط[97]. ويعضد الاستعمال، ويؤكده قول الشاعر: (الوافر)

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ

أراد الشاعر: لتفد نفسك؛ حذفت اللام، وهذا حذف قبيح؛ فلا يوجد قرينة تشير إلى المحذوف، ويرى ابن جني أنّ ما جاء من شواهد هو شاذّ لا يحسن القياس عليه؛ لأنّ هذه اللام هي عامل الجزم في الأفعال[98]. إلا أنّ الاستعمال استطاع أن يتسرب متسللاً إلى لغة العصر الحديث، فقد أثبت وجوده على ألسنة المثقفين وكتاباتهم، فقالوا: يُعْتَمدْ ذلك القرار، وحوكم الأداء من أصحاب الصناعة أنّه أداء مرفوض، والعلّة حذف لام الأمر مع بقاء عملها؛ ولضمه تحت القاعدة، بُيّن أنّ المعنى المراد هو: ليُعْتَمَدْ، وصوبت الجملة بعد إخضاعها للقاعدة في المعجم لتكون: ليُعتَمَدْ ذلك القرار، مبيّنين للمتلقي أنّه الاستعمال الفصيح الذي يلتزم به من أراد تحقيق حد أعلى من الصحة اللغوية، وحوكم الأداء المرفوض قواعدياً: يُعْتَمَدْ ذلك القرار، أنّه استعمال صحيح إذ قد تحذف (لام) الأمر، ويبقى عملها[99].

وترى قوة تعامل النحويين مع التراكيب غير المقيسة في محاولة إخضاع الفعل المضارع الذي حوكم من أهل النظر من أهل اللغة أنّه مجزوم دون عامل جزم ظاهر للقاعدة، إذ ظهرت عليه علامة الجزم الشكلية، ليكون العامل مورفيماً صفرياً يفترض من ابن اللغة تقدير وجوده ذهنياً؛ لأنّ القاعدة المعيارية الأساس هي التي تشغل موضعاً متميزاً بين القواعد الأخرى التي يقاس عليها مدى صحة التراكيب اللغوية من عدمها، في حين هناك قواعد واصفة تشغل موضعاً غير متميز مقارنة بالقواعد المعيارية، قواعد خاصة باللغة الحرة التي ضمت المتبقي أو اللحن والخطأ وغير ذلك، أثبتت حقيقة أنّه لا يوجد شيء يسمى لحناً أو خطأ لغوياً إن حقق التركيب المعنى المراد أثناء عملية التواصل بين أبنائها، وأثبتت فكرة أصول الكلمات في العربية في مراحل حياتها الأولى مؤرخة لها، إذ كانت مبنية[100]،

فالأصل في أفعال العربية البناء، والأصل في البناء السكون، وما بُني من الكلمات على حركة جاء على خلاف أصله[101]. فالحركات باختلافها ليست أصلاً في البناء، بل هي عارضة عليه، جِيء بها للخروج من السكون، وهو المعيار الأساس الذي تُقرر به حقيقة الأصل والفرع[102]. ويرى سمير استيتية أنّ مرحلة التزام البناء وعدم التغير تصلح للمراحل الأولى من مراحل استخدام اللغة، التي تفضي إلى محدودية مخزون النظام اللغوي لدى أفراد الجماعة اللغوية المعينة، كما تفضي إلى أنّ مرحلة التغير أو التعدد الإعرابي هي صورة مولّدة من حالة عدم التغير (البناء)[103].

كما أنّ الطريقة التي تحمل اللغة العربية بها المعنى من خلال استخدام جمل عُدِم منها الصواب النحوي، وفوضِل بينها وبين غيرها من الأداءات المقيسة، وأنضوت تحت لغة النظام، كشفت عن تنوعات تركيبية للجملة الواحدة، لا تغير من المعنى شيئاً، تثبت طريقة الاستعمال للمضارع في أزمان كانت، إذ وجد التركيب سبيله إلى التنوع في النطق والاستعمال، والتنوعات التركيبية كما يرى لوسركل تثبت أنّ عملية تركيب الجمل هي محاولة دائمة التجدد في توليد عدد غير متناه من الجمل، فهي تراكيب ليست من نظام اللغة المصطلح عليه، تراكيب واصفة له وواقعة ضمن مجال نظام قواعد النحو، لا تضعف النظام بل تقويه مثبتة أنّه نظام مرن لا يضمن استمراره واطراده أبداً[104].

والتنوعات التركيبية كما ترى الدراسة هي منظومة الأقوال التي لا تُرفض لمخالفتها القواعد، تحتضن التركيب غير المشروع الذي لا يلغي صحة القاعدة في نظام اللغة؛ لتحقيقها شرط الصواب الدلالي، ولتعد بهذا تنوعاً تركيبياً للتركيب المعياري الموافق لقيود القاعدة في الوقت الحاضر.

كما يرى تطور العربية وميلها للانتقال من السكون إلى الحركة التي توافق التطور والتقدم لا السكون والجمود، فيرى أنّهم رفعوا الفعل المضارع في موضع جزم في قول الشاعر زياد الأعجم: (الرجز).

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

يكمن الشاهد في قوله: لَمْ أَضْرِبْهُ، وعلل الإجراء بنَقَلَ الشاعر حَرَكَة الْهَاءِ إِلَى الْبَاءِ الْمَجْزُومَةِ[105]؛ ليتحرك المجزوم بعلامة رفع، "وهذا واسع عنهم كثير"[106]. ويعضده قول عائشة بنت الأعجم – وقد سبق ذكره–: (البسيط)

فِي كُلِّ مَا هَمَّ أَمْضَى رَأْيُه قُدُماً وَلَـمْ يُـشَـاوِرَ فِـي إِقْـدَامِـهِ أَحَـدَا

يرى عملية التطور نحو السهولة والتيسير في نطق أصوات العربية، فكان في التحريك والانتقال من السكون إلى الحركة في المضارع تطوراً نحو الاقتصاد في الجهد المبذول في نطق التراكيب اللغوية، فالحركة أسهل نطقاً على المتكلم عند نطق الأصوات المتتالية، فـ قراءة النص معرباً أسهل من قراءته خالياً من الإعراب[107]. فأصل المضارع البناء، ثم كان الانتقال للحركة بحرية دون قيد مرحلة تالية لها، ثم تطورت العربية في مرحلة أخرى فأصبحت تعرب الفعل المضارع وفق قيود محددة مع احتفاظها بحالة بناء الفعل المضارع على السكون عند اتصاله بنون النسوة، ثم بنائه على الفتح عند اتصاله بنوني التوكيد الخفيفة والثقيلة[108].

لكن كيف اخْتلف الْفِعْل الْمَاضِي وفعل الْأَمر؟ فبُني الْمَاضِي على الْفَتْح، وَالْأَمر على السّكُون، وأجيب على ذَلِك في علل النحو: أَنّ الْفِعْل الْمَاضِي شابه الِاسْم من وَجه، وَذَلِكَ فِي الصّفة، نَحْو قَوْلك: مَرَرْت برَجُل قَامَ، ومَرَرْت برَجُل قَائِم، وَيَقَع موقع الْمُضَارع فِي الشَّرْط، نحو قولك: إِن ضربت ضربت، فَهُوَ بِمَنْزِلَة: إِن تضرب أَضْرب. وَفعل الْأَمر لَا يَقع هَذَا الْموقع، فَجعل للفعل الماضي مزية على فعل الْأَمر، وَلم تبلغ هَذِه المزية أَن توجب لَهُ الْإِعْرَاب، فَوَجَبَ أَن يَجْعَل الْمَاضِي حكمه بَين حكم الْمُضَارع والْأَمر، فَمنع الْإِعْرَاب، لنقصه عَن الْمُضَارع، وَفضل بحركة لمزيته على فعل الْأَمر. وهي حركة الفتحة؛ لِأَنّ الْغَرَض بتحريكه أَن تحصل لَهُ مزية على فعل الْأَمر، وبالفتح يصل إِلَى ذلك، كَمَا نصل بِالضَّمِّ وَالْكَسْر، إِلَّا ان الْفَتْحة كانت أخف الحركات، فَوَجَبَ اسْتِعْمَالها لخفتها[109].

ويُذكِر هذا بظاهرة بناء الفعل الماضي على السكون إذا لم يتصل به شيء، ففقد بذلك شرط توالي الحركات فيه في حال وصل الكلام، يذكر على سبيل المثال قراءة شاذّة لقوله تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨﴾ (البقرة: 278)، قرئ:

﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ بكسر القاف، وسكون الياء في (بقِيْ)، وهي قراءة شاذّة نسبت إلى الحسن[110]، إذ سكن الحسن الياء في (بَقِيْ) على لغة من يقول: بقيْ، ورضيْ؛ استثقالا لتحريك ياء قبلها كسرة، وأشار إلى هذه القراءة صاحب اللباب في علوم الكتاب مضيفاً قول المبرد: "تسكين ياء المنقوص في النصب من أحسن الضرورة، هذا مع أنَّه معربٌ، فهو في الفعل الماضي أحسنُ"[111]، ونظائره من الشعر قول الشاعر[112]: (مجزوء الرمل)

إِنَّمَـــا شِـــعْـــرِيَ قَـيْـدٌ قَـــدْ خُـلِـطْ بِـجُـلْـجُـلانِ

وقول جرير[113]: (البسيط)

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا رَضِيْ لَكُمُ مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِى حُكْمِهِ جَنَفُ

الشاهدان هما: خُلِطْ، ورَضِيْ. إذ سُكّن آخِر الفعل الماضي صحيح الآخر (خلطْ)؛ وكذلك سكن آخِر الفعل الماضي معتل الآخر، وبهذا يخالف القاعدة المطردة في اللغة العربية، التي تنص على أنّ الفعل الماضي يبنى على الفتح في حال عدم اتصاله بشيء[114].

والمدقق في تعليل إجراء بناء الفعل الماضي غير المتصل على السكون يدرك حقيقة محاولة علماء اللغة إخضاع الاستعمال للقاعدة، فقراءة القراء وقول الشعراء كان على الأصل في البناء. وأُضيفَ إلى ذلك أنّ اللغة تطورت بتطور أصحابها، وتكاثرت أنماطها التركيبية فتنوعت، فأصبحت في ما بعد تلزم الفعل الماضي الفتح كعلامة للبناء في حال لم يتصل به شيء، أو اتصلت به تاء التأنيث الساكنة، أو اتصلت به ألف الاثنين، مُحافِظة على الاستعمال الأول في كلامها، مقيدة بناءه على السكون في حال اتصاله بضمير المتكلم (التاء المتحركة)، أو اتصاله بضمير المخاطب (التاء المتحركة)، أو اتصاله بضمير المتكلمين الـ(نا)، أو اتصاله بنون النسوة[115]، ليصار النمط اللغوي الذي يثبت أصل بناء الفعل الماضي على السكون من الركام اللغوي، وأُضيف أيضاً أنّه لا بد أن يُدرَك أنّ تعدد حركات البناء يشير إلى أنّ هذه الأداءات لا يمكن أن تكون قد ظهرت في مرحلة واحدة من مراحل تطور اللغة، بل ظهرت على مراحل عديدة، وأنّ الصيغة المتحركة الشائعة هي الصيغة الفرعية الحديثة التي استقر عليها الاستعمال[116].

وكذلك بُني فعل الأمر المعتل الآخِر على السكون، إذ خزنت نماذج أثبتت أصل الاستعمال وشيوعه على ألسنة العرب مخالفة بذلك أقيسة علماء اللغة الشائعة في المراحل المتأخرة للتقعيد، إذ سكن آخِر فعل الأمر المعتل الآخِر، على لغة قوم لم يكتفوا في الجزم بحذف حرف العلة، ويذكر على سبيل المثال قراءة لقوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (البقرة: 128) إذ قرئ: ﴿وَأَرِنَا﴾ بجزم الراء. ونسبت القراءة إلى ابن كثير، وأبي عمرو، وورد في بعض الروايات أنهما أسكنا الراء في كل القرآن[117]، وقرأ عمر بن عبد العزيز، وقتادة، وغيرهم:" أرْنا"، بسكون الراء في القرآن[118]، وقرأ بها بعض الثقات، وللاستعمال من القراءات القرآنية نظائر كثيرة[119]، وله نظائر من الشعر أيضا، يذكر منها قول الشاعر: (الرجز)

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا وهــاتِ خبـزَ الـبُـرّ أو دقيقا

الشاهد في البيت: اشترْ، والأصل: اشترِ بالكسر، سُكنت الراء خلافاً للقاعدة التي تحكم ببنائه على حذف حرف العلة، ووضع حركة على آخِر الفعل للدلالة على المحذوف، إلا أنّ الشاعر جزم مرتين: حذف حرف العلة ثم حذف الحركة الدالة على حرف العلة المحذوف، وعلل الإجراء بعلة التخفيف، أو إجراء للوصل مجرى الوقف، أو لعلة الضرورة الشعرية[120]. وأعرب في كتب النحو أنّه فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وسكّن آخره إجراء للفعل مجرى ما لم يحذف منه، محاولة من أصحاب الصناعة لضمه تحت مظلة القاعدة[121]. تعددت تخريجات الاستعمال، إلا أنّ التخريج الذي يقبل به هنا هو أنّها تراكيب تؤرخ لأصل الفعل، لتحقيقها شرط الاستعمال والشيوع عند العرب. وأصل الأفعال البناء على السكون، ثم تغيرت السكون إلى فتح، إذ بُني فعل الأمر صحيح الآخِر على الفتح دون اتصاله بنوني التوكيد، ويظهر ذلك في قول الشاعر طرفة بن العبد: (المنسرح)

اضْـرِبَ عَـنْـكَ الْـهُـمُـومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

الشاهد: اضربَ، بفتح الباء من فعل الأمر، وقيل: إنّه أراد: اضربَنْ، وعلل الإجراء – في سبيل ضمه للقاعدة النحوية– أنّه فعل أمر بُني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة تقديراً، وعلّة الحذف لغير وقف ولالتقاء الساكنين قليل جداً[122]. وعلل الإجراء

كذلك لضَرُورَة الوزن، وعلّة الضرورة تسقط لورود الاستعمال في القراءات القرآنية[123].
ويعضد الاستعمال قول الشاعر[124]: (الطويل)

خلافاً لقولي من فَيالة رأيه كَما قِيلَ قبلَ اليومِ خالِفَ تُذْكَرَا

ويعضده قول امرئ القيس: (المتقارب)

أيا راكباً بلّغَ إخوانَنا مَن كان من كِندَة أو وائل

أراد: بلغَنَّ إِخْوَاننَا. فحذف نون التوكيد لغاية التخفيف، وهو يريدها؛ بدليل إبقائه الفتحة آخِر الفعل[125]، ويعضد التغير قبول أواخر فعل الأمر للضمة، ويرى ذلك في قول الشاعر:

إن ابن أحوص معروفاً فبلِّغْهُ في ساعديه إذا رام العلا قِصَرُ

أراد الشاعر: فبلِّغْه، نقل الضمة من الهاء إلى الغين فصار فبلِّغُهْ، ثم حرك الشاعر الهاء بالضم وأقرّ ضمة الغين عليها بحالها، فصار: فبلغُهُ؛ وذلك أنّه قد كثر النقل عنهم لهذه الضمة عن هذه الهاء، فإذا نُقلت إلى موضع قرَّت عليه، وثبتت ثبات الواجب فيه[126]؛ ليرى تحريك الفعل بالضمة[127]، ويعضده قول الشاعر[128]: (الرجز)

أَلْهَى خليلي عن فراشي مسجدُهْ يأيها القاضي الرشيد أَرشِدُهْ

ويُراد من هذا العرض القول: إنّ أصل الأفعال باختلافها في العربية كان البناء على السكون (الثبات)، أي عدم وجود حركة على الحرف الأخير من الكلمة داخل الجملة ذات المعنى، ثم آثر العرب أن يكون أكثر كلامهم متحرك الآخر، لتنتقل الأفعال من دائرة البناء إلى دائرة الإعراب الذي حده علماء اللغة أنّه: تغير حركة أواخِر الكلمات لتغير العوامل الداخلة عليها بنوعيها: المعنوية واللفظية[129].

إذ ظهرت إضافة حقيقية إلى نظرية العامل التي سجل سيبويه ملامحها وسادت النحو العربي كتفسير لظاهرة الإعراب حين قرّر النحويون أنّ التغيير الحركي (الإعراب) لا يقف عند الكلمات المعربة، وإنما يتناول أيضاً الكلمات المبنية، ليمتد أثر العامل فيشمل الكلمات المبنية إلى جوار الكلمات المعربة، ويكمن الفرق بين المعربات والمبنيات في أنّ

التغير في أواخِر الكلمات المعربة ظاهر، في حين أنّ التغير الذي يصيب الكلمات المبنية تغير مقدر غير ملفوظ[130]. ولاقى ما جاء به علي أبو المكارم في امتداد أثر العامل ليشمل الكلمات المبنية إلى جوار الكلمات المعربة القبول لدى بعضهم، في حين لم يُوافَق على فكرة أنّ التغير في أواخِر الكلمات المعربة ظاهر، والتغير في الكلمات المبنية مقدر غير ظاهر، وما يدل على ذلك الفعل الماضي الذي لم تلازمه علامة بناء واحدة، بل تغيرت حركة آخِره بتغير أحواله سواء أكان متصلاً أم غير متصل، وباختلاف الضمائر المتصلة به[131].

وينطبق هذا على فعل الأمر، فهو فعل مبني في زمن كان، ويدل على أصل بنائه أفعال الأمر صحيحة الآخِر التي تُبنى على السكون، وأفعال الأمر التي تتصل بنون النسوة، إلا أنّ فعل الأمر- ربما- تطور كغيره من الأفعال ليصبح معرباً، ويستدل على ذلك من التغير الذي أصابه عند اتصاله بنوني التوكيد الخفيفة والثقيلة، وكذلك تعرض بناء فعل الأمر معتل الآخِر للتغير، إذ أثبتت الشواهد أنّه بُني على السكون، على الرغم من حذف حرف العلة، وأثبتت كيف غُيِّرت الحركات بالسكون في مراحل أخرى من مراحل اللغة. إذ حرك آخِره بالفتح وبالضم وهو صحيح الآخِر، إلا أنّ العربية تخلصت من تحريك آخِر الأمر بالضم، وأبقت على تحريك آخِره بالفتح في حال اتصاله بنوني التوكيد الخفيفة والثقيلة.

ويثبت التغير أي الإعراب لفعل الأمر عند إسناده إلى: واو الجماعة، ألف الاثنين، ألف الاثنتين، ياء المخاطبة، ليعامل كما يعامل الفعل المضارع المجزوم، نحو: شاركوا، شاركا، شاركي، فهي حالات مشابهة للفعل المضارع المجزوم، نحو: لم يشاركوا، لم تشاركوا، لم يشاركا، لم تشاركا، لم تشاركي. فيُرى حالات متشابهة نطقاً، مختلفة حكماً؛ ولتعليل التغير الذي يصيب فعل الأمر علل النحويون أنّ الأمر يبنى على ما يجزم به المضارع بكل أشكاله، وهذه علّة اعتبارية غير مقنعة كما يرى سمير استيتية؛ فإلحاق فعل الأمر بالأفعال الخمسة، يثبت في نهاية الأمر أنّ أصل فعل الأمر: شاركون، شاركان، شاركين، وعندما يقولون: إنّه فعل مبني على ما يجزم به مضارعه يثبتون له الإعراب شاؤوا أم أبوا؛ لأنّ في ذلك إقراراً ضمنياً بأثر صورة المعرب في المبني[132].

وهذا يذكر بما ذهب إليه الكوفيون قديماً أنّ "فعل الأمر للمواجه المُعَرَّى عن حرف

المضارعة نحو (افْعَلْ) معرب مجزوم"[133]، ففعل الأمر مُعرَبٌ عندهم، كما الفعل المضارع، والعرب يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره. ففعل النهي معرب مجزوم؛ نحو: "لا تقُم، ولا تقعد، ولا تذهبْ"، فكذلك فعل الأمر؛ نحو: "قُم، واقعد، واذهب"؛ إذ إنّ النهيَ ضد الأمر[134]. ويرى ذلك في قول الشاعر[135]: (الخفيف)

لِتَقُمْ أَنْـتَ يَـا ابْـنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَـتَـقْـضِـي حَـوَائِـجَ الْمُسْلِمِينَا

فدل ذلك على أنّ أصل الفعل (قم): هو لتقم، إلا أنَّه لّما كثر الاستعمال في كلامهم، وجرى على ألسنتهم؛ استثقلوا تقييد اللام مع الفعل فيه لكثرة الاستعمال؛ فحذفوها إضافة لحذف حرف المضارعة تخفيفاً للنطق[136].

وتُذكر إشارة أخرى تشير إلى إعراب فعل الأمر هي استخدام مصطلح الجزم والإعراب في تعليل قراءة قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ (البقرة: 128)، "فمن كسر"الراء" جعل علامة الجزم سقوط "الياء" التي في قول القائل:"أرينه" "أرنه"، وأقر الراء مكسورة كما كانت قبل الجزم. ومن سكن"الراء" من"أرنا"، توهم أنّ إعراب الحرف في"الراء"، فسكنها في الجزم، كما فعلوا ذلك في: "لم يكن" و"لم يك"[137].

ليرى بذلك أنّه لابد من إعادة النظر في مقولة بناء فعل الأمر، أو إعادة النظر في مفهوم مصطلح البناء ومصطلح الإعراب. نعم كان مبنياً وحفظت اللغة له أصله، من خلال شيوع استخدامه على ألسنتهم في حال كونه صحيح الآخِر مبنياً على السكون غير متغير، أو في حال اتصاله بنون النسوة، وقد تطور- ربما- فيما بعد ليصبح معرباً وإعرابه الجزم حاله بذلك حال الفعل المضارع المجزوم.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تلخص بالآتي :

1- كشفت الدراسة عن أسلوب النحويين المتبع في التعامل مع التراكيب اللغوية المخالفة للنظام؛ بغية تثبيت أبناء اللغة على الاستخدم الأمثل للغة، إذ تدخل أهل

الصناعة بهذه التراكيب، ورأوا ضرورة التخلي عنها في سبيل الانتصار لقواعد النظام والحفاظ على اطراده وتماسكه.

2- كشفت الدراسة عن نماذج رائعة أكدت حقيقة مرونة اللغة وحيويتها، وقابليتها للتكاثر من خلال توليد ابن اللغة نماذج شرعية موافقة للقياس والاستعمال ونماذج غير شرعية موافقة للاستعمال دون القياس، تؤرخ لأصول اللغة ولأحوالها المتغيرة بتغير الأزمان وتغير المقام.

3- كشفت التراكيب غير المقيسة عن أهميتها الكبرى للعلم، وتكمن في كونها نماذج جيدة تكشف عملية تكاثر طرائق التعبير المقيدة بقواعد واصفة لها وخاصة بها في كل مقام استخدم به المقال المخالف.

4- برزت ظاهرة العنف اللغوي في تعامل النحويين مع كل تركيب من التراكيب اللغوية غير المقيسة وذات الصواب الدلالي، وذلك من خلال محاكمتها والحكم عليها بتصنيفها ضمن مجموعة من مصطلحات التدرج اللغوي التي تثبت أنّها أنماط غير مطردة في اللغة، كالنادر والشاذّ والمردود، والحكم على مرتكب المخالفة القانونية في استخدام اللغة بما يسمى على سبيل المثال باللحن.

5- أثبتت الدراسة أنّ الطريقة التي تحمل اللغة العربية بها المعنى من خلال استخدام جمل عُدِم منها الصواب النحوي، كشفت عن تنوعات تركيبية للجملة الواحدة، لا تغير من المعنى المراد شيئاً، وتثبت طريقة الاستعمال للأفعال في العربية في أزمان كانت، وتكشف محاولة ابن اللغة المستمرة في توليد عدد غير متناه من الجمل الجديدة، فهي تنوعات تركيبية للتركيب المعياري، تقوي النظام، وتضفي عليه صفة المرونة، مؤكدة ديمقراطية اللغة التي تظهر في الحرية التي تهبها اللغة لأبنائها في استخدامها أنى يشاؤون دون قيد، شريطة أن يحقق النمط اللغوي المعني المعنى المراد في المقام المعين.

التوصيات

توصي الدراسة ضرورة إعادة النظر في مقولة بناء فعل الأمر أو إعادة النظر في مفهوم مصطلح البناء ومصطلح الإعراب.

الهوامش والمراجع

(1) لوسركل، جان جاك: **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، ج1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص22، ص133.

(2) الحديثي، خديجة: **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1981، ص15، ص24 – 189.

(3) عنف اللغة، ص133.

(4) وافي، علي عبد الواحد: **علم اللغة**، ج1، ط1، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2004، ص249.

(5) فندريس، جوزيف (المتوفى: 1380هـ): **اللغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1950 م، ص9 – 13.

(6) عواجي، غالب بن علي: **المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها**، ج2، ط1، جدة: المكتبة العصرية الذهبية، 1427هـ/ 2006م، ص1086 – 1087.

(7) المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها، ج2، ص1089.

(8) عودة، نبيل: "فلسفة مبسطة: "قانون نفي النفي"، **مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي**، 2015/1/17، https://www.ssrcaw.org.

(9) عنف اللغة، ص327 – 329.

(10) العدوي، خميس بن راشد: "المتبقي في الفكر"، 1 أكتوبر 2010، **مجلة نزوى**، ص1 – 2. https://www.nizwa.com.

(11) عنف اللغة، ص22.

(12) الدبوني، مجاهد عبد المنعم أحمد سامي: **المتبقي في كتاب سيبويه دراسة في نظرية جان جاك لوسركل في كتاب عنف اللغة**، بيروت: دار الكتب العلمية، ص14. **والمتبقي في الفكر**، ص2.

(13) المتبقي في الفكر، ص4.

(14) عنف اللغة، ص22.

(15) موسلينغ، محمد بن نيزوان: "التركيب العربي غير القواعدي"، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، الأردن: جامعة آل البيت، ع4، مج24، 2018، ص410.

(16) استيتية، سمير شريف: **علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة**، ط1،

عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012، ص26 – 29.

(17) مراشدة، رائدة علي: "المتبقي في ضوء صراع الأنماط اللغوية"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية**، جامعة غزة، ع4، مج28، 2020، ص168.

(18) الجباعي، جاد الله: "بين لغة العنف وعنف اللغة"، **شبكة جيرون الإعلامية**، 10 يونيو 2017، https://geiroon.net/archives

(19) علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، ص29.

(20) عبابنة، يحيى عطية: **اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، دراسة وصفية تحليلية**، إربد: دار الكتاب الثقافي، 2016، ص150.

(21) عنف اللغة، ص498.

(22) عنف اللغة، ص132.

(23) Marashdeh, Raedah Ali: "Intercalated Morphophoneme in the Syntactic Structures" A Modern Linguistic Study¢"", *British Journal of Science*, Volume 18(2), February 2020, p.6.

(24) عمر، أحمد مختار (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ج3، ط1، عالم الكتب، 1429 هـ / 2008 م، مادة (وقف)، ص2483.

(25) عمر، أحمد مختار: **البحث اللغوي عند العرب**، ط8، عالم الكتب، 2003م، ص30 – 32.

(26) موسلينغ، محمد بن نيزوان: **الأفضلية القواعدية والاستعمالية في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأردن: جامعة اليرموك، 2018، ص3.

(27) الحربي، نورة ناهر: **الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال شواهد سيبويه نموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، جدة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 1432هـ، ص106.

(28) الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال شواهد سيبويه نموذجاً، ص90 – 91.

(29) عمر، أحمد مختار بمساعدة فريق عمل: **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**، ج1، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1429 هـ / 2008 م، ص10.

(30) العنف اللغوي، ص84 – 85.

(31) عبابنة، يحيى عطية: "ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي"، **مجلة جذور**، جدة: النادي الأدبي الثقافي، ع34، شعبان1434، يونيو2013، ص125.

(32) دُوزِي، رينهارت بيتر آن (المتوفى: 1300هـ): **تكملة المعاجم العربية**، ترجمة: محمَّد سَليم النعَيمي وجمال الخياط، ج7، ط1، العراق: وزارة الثقافة والإعلام، من1979 – 2000م، مادة (غلظة)، ص425.

(33) مراشدة، رائدة علي: **عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنية الشاذّة: دراسة وصفية تحليلية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، إربد: جامعة اليرموك، 2016، ص140.

(34) المتبقي في ضوء صراع الأنماط اللغوية، 180 – 184.

(35) الأفضلية القواعدية والاستعمالية في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك، ص ك.

(36) المتبقي في ضوء صراع الأنماط اللغوية، ص178.

(37) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله (المتوفى: 538هـ): **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج4، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407 هـ، ص770.

(38) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (المتوفى: 542هـ): **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ج5، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 هـ، ص496.

(39) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص496.

(40) ابن جني، أبو الفتح عثمان (المتوفى: 392هـ): **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ج2، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: وزارة الأوقاف، 1420هـ/ 1999م، ص366.

(41) الشوكاني، محمد بن علي (المتوفى: 1250هـ): **فتح القدير**، ج5، ط1، دمشق: دار ابن كثير، 1414 هـ، ص563.

(42) فتح القدير، ج5، ص563.

(43) ضيف، أحمد شوقي (المتوفى: 1426هـ): **المدارس النحوية**، دار المعارف، د.ت، ص187.

(44) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (المتوفى: 711هـ): **لسان العرب**، ج6، ط3، بيروت: دار صادر، 1414هـ، مادة (قنس).

(45) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (المتوفى: 745هـ): **البحر المحيط في التفسير**، ج10، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، 1420هـ، ص500.

(46) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (المتوفى: 377هـ): **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، ج2، ط2، دمشق: دار المأمون للتراث، 1413هـ / 1993م، ص79.

(47) اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، ص67، ص77.

(48) الدرة، محمد علي طه: **فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال**، ج2، ط1، جدة: مكتبة السوادي، 1409هـ / 1989م، ص313.

(49) ابن جني، أبو الفتح عثمان(المتوفى: 392هـ): **الخصائص**، ط4، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت، ص383.

(50) ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين (المتوفى: 761هـ): **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع، د.ت، ص277.

(51) الزجاج، إبراهيم بن السري أبو إسحاق (المتوفى: 311هـ): **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ج1، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1408هـ / 1988م، ص136.

(52) اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، ص 94.

(53) معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص136.

(54) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ): **إصلاح المنطق**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2،

القاهرة: دار المعارف، 1956م، ص245.

(55) إصلاح المنطق، ص245.

(56) معاني القرآن وإعرابه،ج4، ص275.

(57) المحتسب، ص110.

(58) معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص136.

(59) ديوان امرؤ القيس، ص122 وضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص103.

(60) معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص275.

(61) البغدادي، عبد القادر بن عمر (المتوفى: 1093هـ): **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج8، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1418هـ / 1997م، ص352.

(62) الأسدي، الأقيشر: **ديوان الأقيشر الأسدي (المغيرة بن عبد الله)**، تحقيق: خليل الدويهي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1991، ص43.

(63) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج4، ص484.

(64) الخصائص، ج2، ص319.

(65) المحتسب، ج1، ص110 – 111.

(66) يعقوب، إميل بديع: **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999، ص65.

(67) المحتسب، ج1، ص123.

(68) الخصائص، ج2، ص319.

(69) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (المتوفى: 669هـ): **ضرائر الشِّعْر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م، ص95.

(70) ابن عطية، جرير، **ديوان جرير بن عطية**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط3، 2009، ص441. **وديوان جرير**، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1986، ص45.

(71) ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص.103

(72) البحر المحيط في التفسير، ج7، ص386.

(73) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج2، ص390.

(74) البحر المحيط في التفسير، ج6، ص144.

(75) ابن عادل، أبو حفص سراج الدين (المتوفى: 775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ج10، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ / 1998م، ص473.

(76) فتح القدير، ج5، ص282.

(77) البحر المحيط في التفسير، ج1، ص166.

(78) المحتسب، ج1، ص111.

(79) السيوطي، جلال الدين (المتوفى: 911هـ): **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار= حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي**، ج3، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، (3 رسائل دكتوراة)، 1424هـ/ 2005 م، ص274.

(80) القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين (المتوفى: 671هـ): **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ج1، ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1384هـ / 1964 م، ص402.

(81) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (المتوفى: 207هـ): **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ج2، ط1، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، ص371.

(82) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (المتوفى: 310هـ): **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ج20، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420هـ / 2000 م، ص483.

(83) النُّوَيْري، محب الدين أبو القاسم (المتوفى: 857هـ): **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: مجدي محمد سرور، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ / 2003 م، ص75.

(84) اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، ص73.

(85) الشهري، عبد الرحمن بن معاضة: **الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به**، ط1، الرياض: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، 1431هـ، ص784.

(86) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (المتوفى: 316هـ): **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ج2، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص145.

(87) الإستراباذي، محمد بن الحسن نجم الدين (المتوفى: 686هـ): **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة**، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، ج4، بيروت: دار الكتب العلمية، 1395هـ/ 1975 م، ص416.

(88) عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنية الشاذّة، ص124.

(89) دراسات في علم اللغة، ص254.

(90) عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنية الشاذّة، ص124.

(91) اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية دراسة وصفية تحليلية، ص77.

(92) البقاعي، إبراهيم بن عمر (المتوفى: 885هـ): **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، ج9، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ص380.

(93) لسان العرب، مادة (زجر).

(94) اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، ص67.

(95) الخصائص، ج3، ص306.

(96) عنف اللغة، ص82 – 83 .

(97) سامسون، جفري: **مدارس اللسانيات التسابق والتطور**، ترجمة: محمد زياد كبة، الرياض: جامعة الملك

سعود، 1998، ص183. والمتبقي في ضوء صراع الأنماط اللغوية، ص170.

(98) ابن جني، أبو الفتح عثمان (المتوفى: 392هـ): **سر صناعة الإعراب**، ج2، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ/ 2000م، ص70.

(99) معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، مادة (يُعْتَمَدْ)، ج1، ص10، 824.

(100) المتبقي في ضوء صراع الأنماط اللغوية، ص181 – 182.

(101) الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت: 577هـ): **أسرار العربية**، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1420هـ-1999م، ص226.

(102) المتبقي في ضوء صراع الأنماط اللغوية، ص183.

(103) علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، ص408.

(104) عنف اللغة، ص102، ص235 – 236.

(105) البحر المحيط في التفسير، ج4، ص45.

(106) سر صناعة الإعراب، ج2، ص68.

(107) المتبقي في ضوء صراع الأنماط اللغوية، ص183.

(108) المتبقي في ضوء صراع الأنماط اللغوية، ص183.

(109) ابن الوراق، أبو الحسن (المتوفى: 381هـ): **علل النحو**، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1420 هـ/ 1999م، ص147.

(110) المحتسب، ج1، ص141.

(111) نقلاً عن: اللباب في علوم الكتاب، ج4، ص460.

(112) البيت بلا نسبة، السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: 756هـ): **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ج1، دمشق: دار القلم، ص100.

(113) اللباب في علوم الكتاب، ص460.

(114) عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنيّة الشاذّة، ص104 – 106.

(115) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص90.

(116) عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنيّة الشاذّة"، ص109.

(117) الرازي، أبو عبد الله فخر الدين (المتوفى: 606هـ): **مفاتيح الغيب**، دار إحياء التراث العربي، ج4، ط3، بيروت، 1420هـ، ص56.

(118) الجامع لأحكام القرآن، 2/127.

(119) الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون،ج1، ص212.

(120) المحتسب، ج1، ص361، ج2، ص373.

(121) ابن يعيش، يعيش بن علي أبو البقاء (المتوفى: 643هـ): **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: إميل بديع يعقوب،

ج5، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 هـ / 2001 م، ص290.

(122) فتح القدير، ج5، ص562.

(123) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج4، ص770، ج20، ص109.

(124) الأنباري، أبو البركات كمال الدين (المتوفى: 577هـ): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ج1، ط1، المكتبة العصرية، 1424هـ/ 2003م، ص179.

(125) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج1، ص179 – 180.

(126) المحتسب ، ج1، ص197.

(127) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج1، ص179.

(128) المحتسب، ج1، ص196.

(129) شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص286.

(130) أبو المكارم، علي: **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص96.

(131) عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات القرآنيّة الشاذّة، ص159.

(132) علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، ص460.

(133) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج2، ص427.

(134) أسرار العربية، ص229.

(135) البحر المحيط في التفسير، ج9، ص361.

(136) أسرار العربية، ص228.

(137) جامع البيان في تأويل القرآن، ج3، ص79.

المراجع بالحروف اللاتينية

References in Roman Script

(1) ʿabābnah, yaḥyā ʿaṭiyih, ḍarūrat al-šiʿr bayna al-qāʿidah wa al-mutabaqī, mağallat ğuḏūr, al-nādī al-ʾadabī aṯ-ṯaqāfī, No 34, june 2013

(2) ʿabābnah, yaḥyā ʿaṭiyih: al-luġah al-ʿarabiyah bayna al-qawaʿediyah wa Al-mutabaqī fī ḍūʾ naẓariyat alʾafḍaliyah, dirāsah wasfiyyah taḥlīliyah, Irbid: dār al-kitāb aṯ-ṯhaqāfī, 2016

(3) Abū al-makārim, ʿalī: aẓẓawāhir al-luġawiyah fī atturaṯ annaḥawī, Cairo: dār ġarīb liṭṭibaʿah wa innašir wa ittawẓīʿ, 2007

(4) Al-ʾanbāri, ʾabu al-barakāt kamāl al-dīn, (al-mutawafā: 577h), ʾasrār al-ʿarabiyah, dār al-ʾarqam ibn ʾabi alʾarqam,1st ed, 1420H- 1999.

(5) Al-ʾanbāri, ʾabu al-barakāt kamāl al-dīn, (al-mutawafā: 577h), l-ʾinsāf fī masāʾl al-ẖilāf bayna al-naḥawīn: albaṣrīn wa al-kūfyīn, al-maktabah al-ʿṣriyyah, 1st ed, 1424h-2003.

(6) Alʾandalusi, ʾabu ḥian muḥammad ibn yūsif (al-mutawafā: 745h), al-baḥr al-muḥīṭ fī at-tafsīr,

edited by: sidqī muḥammad ğamīl, dār al-fikr, Beirut, 1420h

(7) Al-ʾasadī, Al-ʾaqīšar, Dīwān Al-ʾaqīšar Al-ʾasadī (Al-muġīra ibn ʿAbd Allāh), edited by: ḫalīl Al-dawīhī, dār Al-kitāb Al-ʾarabī, Beirut,1st ed, 1991.

(8) Al-baġdādi, ʿAbd al-qādir ibn ʿumar (al-mutawafā: 1093h), ḫizānat al-ʾadab wa lubb libāb lisān al-ʿarab, edited by: ʿAbd al-salām muḥammad harūn, maktabat al-ḫānği, Cairo,4th ed, 1418H – 1997.

(9) Al- Bigaʿi, ʾibrāhīm ibn ʿumar (al-mutawafā: 885h), naẓmu al-durar fī tanāsub al-ʾayāt wa suwār, dār al-kitāb alʾislāmi, Cairo.

(10) Al-ḥadiṯi, ḫadīğah: mawqif an-nuḥah min li-ḥtijāj bi-lḥadīṯ ašarīf, Bagdad: wazārat ʾaṯaqāfah wa alʾiʿlām, 1981.

(11) Al-dabūni, muğāhid ʿabd al-munʿim ʾaḥmad sāmi, al-mutabaqī fī kitāb sībawaih dirāsah fī naẓarīyat ğān ğāk lūsirkil fī kitāb ʿunf al-luġah, dār al-kutub alʿilmiyah, Beirut.

(12) Al-durrah, muḥammad ʿali ṭaha: fatḥ al-kabīr al-mutaʿal ʾiʿrāb al-muʿallāqāt al-ʿašr ʾaṭṭiwal, part 2,1st ed, Jeddah: maktabat al-suwadī, 1409h- 1989.

(13) Al-farrȧ, abū zakariyā yaḥyā ibn ziyād (al-mutawafā: 207h): maʿānī Al-qurān, edited by: ʾahmad yūsif al-nağāti Et al,1st ed, Egypt: dār miṣrīyah li- ʾalʾalīf wa al-tarğamah.

(14) 14. Al-fārsi, abū ʿalī al-hasan ibn ʾahmad (al-mutawafā: 377h): al-huğğah li-ʾilqurrȧ al-sabʿah, edited by: badr al-dīn qahwağī wa bašīr ğuwīğābī, 2nd ed Damascus: dār al-mȧmūn liturāṯ, 1413H- 1993.

(15) Alğabāʿī, ğād allāh: "bayna luġat alʿunf wa ʿunf al-luġah", šabakat ğīrūn alʾiʿlāmiyah, No10, june 2017, https://geiroon.net/archives.

(16) Al-ḥarbī, nūrah nāhir: aš-šuḏūḏ fi aš-šhāhid aš-šhierī bayna ad-dalālāh w alistiʿmāl šawāhid sībawaih namuḍağan, unpublished master thesis, Jeddah: kuliyat al-ʾādāb w alʿulūm ilʾinsāniyah, ğāmiʿat almalik ʿabd ilʿaziz, 1432H.

(17) Al-ʾistrābāḏī, Moḥammad ibn Al-ḥasan nağm al-dīn (al-mutawafā: 686h), šarḥ šāfiyyat ibn al-ḥağib maʿa šarḥ šawāhiduh le ʾalʿālim al-ğalīl ʿabd al-qādir al-baġdādī ṣāḥib ḫazānat al-ʾadab (al-mutawafā 1093H), edited by: moḥammad nūr al-ḥasan Et al, dār al-kutub alʿilmiyah, Beirut, 1395H -1975.

(18) Al-nuwayrī, muḥib al-dīn abū al-qāsim (al-mutawafā: 857H): šarḥ ṭayyibat al-našir fī al-qirāʾāt al-'ashir, edited by: mağdi muḥammad surūr,1st ed, Beirut: dār al-kutub alʿilmiyah, 1424h– 2003.

(19) Al-qurtubī, abū ʿabd allāh šams al-dīn (al-mutawafā: 671H): al-ğāmiʿ liʾaḥkām Al-qurān, edited by: ʾahmad al-birdūnī w ȧibrāhīm ʾiṭfīš,2nd ed, Cairo: dār al-kutub al-miṣrīyah, 1384h- 1964.

(20) Al-šahrī, ʿabd ar-raḥmān ibn maʿāḍah: al-šāhid al-šiʿrrī fī tafsīr Al-qurān Al-karīm wa ʾahammiyatuhu, wa ʾāṯaruh, wa manāhiğ al-mufassirīn fī al-istišhād bihi, 1st ed, Riyad: maktabat dār il-minhāğ li-našir wa it-tawziʿ, 1431H.

(21) Al-samīn al-ḥalābi, abū al-ʿabās šihāb al-dīn (al-mutawafā: 756h): al-dur al-maṣūn fī ʿulūm al-kitāb al-maknūn, edited by: ʾaḥmad muḥammad al-ḫarrāt, Damascus: dār al-qalam.

(22) Al-šawkanī, muḥammad ibn ʿalī (al-mutawafā: 1250H): fatḥ al-qadīr,1st ed, Damascus: dār ibn kaṯīr, 1414H.

(23) Al-sayutī, ğalāl al-dīn (al-mutawafā: 911h): nawāhid alʾabkār wa šawārid al-ʾafkār- ḥāšiyat al-sayutī ʿalā tafsīr al-baiḍawi, Kingdom of Saudia Arbia: ğāmiʿat ʾum al-qurā, (3 PhD thesis), 1424h- 2005.

(24) Alʿadawī, ḫamīs bin rāšid: “ʾal-mutabaqī fi ilfikr”, No1, Oct 2010, mağalat nazwā, min mawqiʿ https://www.nizwa.com
(25) Arrāzi, abū ʿabdu Allāh faḫar iddīn (al-mutawafā: 606h): mafātih al-ġayb,3rd ed, Beirut: dār ʾiḥyȧ atturāth al-ʿarabī, 1420H
(26) Aṭ-ṭabarī, abū ğaʿfar muḥammad ibn ğarīr (al-mutawafā: 310H): ğamiʿ al-bayān fī tʾawīl Al-qurān,1st ed, edited by: ʾahmad muḥammad šākir, muʾassasat ar-risālah, 1420H- 2000.
(27) Az-zağāğ, ʾibrāhīm ibn asirī ibn sahl abū ʾisḥaq (al-mutawafā: 311H): mʿānī Al-qurān wʾaiʿrābih, edited by: ʿabd al-ğalīl ʿabduh šalabī,1st ed, Beirut: ʿālam al-kutub, 1408h- 1988.
(28) Azzamaḫšarī, abū al-qāsim maḥmūd ibn ʾamr ğār Allāh (al-mutawafā: 538H): al-kašāf ʿan ḥaqāiq ġawāmiḍ at-tanzīl, part 4,3rd ed, Beirut: dār al-kitāb al-ʿarabī, 1407H.
(29) Ḍayf, ʾahmad šawqi (al-mutawafā: 1426H): al-madāris al- naḥwiyah, dār al-maʿārif.
(30) Dūzi, rīnhārt bītir ʾān (al-mutawafā: 1300H), takmilat al-maʿağim al-ʿarabiyah, translated by: muḥammad salīm al-nuʿaimī wa ğamāl al-ḫayyaṭ, wazārat ʾaṯaqāfah wa alʾiʿlām, al-ğumhūriyah al-ʿirāqiyah, 1st ed, 1979- 2000.
(31) Findrīs, ğuzif (al-mutawafā: 380h): al-luġah, translated by: ʿabd alḥamid ad-dawāḫilī, muḥammad alqaṣāṣ, maktabat alʾanglū almiṣriyah, 1950.
(32) Ğarīr, dīwān ğarīr, dār bayrūt li ṭibāʿah wa lnaṣr, Beirut. 1986.
(33) Ibn ʿādil, abū ḥafṣ sirāğ al-dīn ʿumar ibn ʿalī (al-mutawafā: 775h): al-lubāb fī ʿulūm al-kitāb, edited by: ʿādil ʾahmad ʿabd al-mawğūd wa ʿalī muḥammad maʿawwad, 1st ed, dār al-kutub alʿilmiyah, Beirut, 1419h-1998.
(34) Ibn al-sakīt, ʾabu yūsif yaʿqūb ibn ʾisḥāq (al-mutawafā: 244h): ʾiṣlāḥ al-manṭiq, edited by: ʿabd al-salām hārūn,2nd ed, Cairo: dār al-maʿārif, 1956.
(35) Ibn al-sarrāğ, abū bakr muḥammad ibn al-siriy (al-mutawafā: 316h): alʾusūl fī al-nahu, edited by: ʿabd al-husayn al-fatlī, Beirut: muʾassasat arrisālah.
(36) Ibn al-warrāq, abū al-hasan (al-mutawafā: 381ha): ʿilal al-naḥu, edited by: maḥmūd ğāsim al-darwīsh,1st ed, Riyad: maktabat arrušd, 1420h- 1999.
(37) Ibn ʿaṣfūr, abū al-ḥasan ʿalī ibn muʾmin (al-mutawafā: 669h): ḍarāʾir al-šiʿr, edited by: al-sayid ʾibrāhīm muḥammad,1st ed, dār alʾandalus li ṭibaʿah wa al-našir wa at-tawzīʿ, 1980.
(38) Ibn ʿaṭiyah, abū muḥammad ʿabd al-ḥaq ibn ġālib (al-mutawafā: 542h): al-muḥarar al-wağīz fī tafsīr al-kitāb al-ʿazīz, edited by: ʿabd al-salām ʿabd al-šāfī muḥammad, 1st ed, dār al-kutub alʿilmiyah, Beirut, 1422h.
(39) Ibn ʿaṭiyah, ğarīr: dīwān ğarīr ibn ʿaṭiyah, edited by: nuʿmān muḥammad ʾamīn ṭaha, šarḥ: muḥammad ibn ḥabīb, 3rd ed, Eygpt: dār al-maʿārif, 2009.
(40) Ibn ğinī, abū al-fatḥ ʿuṯmān (al-mutawafā: 392h), sir ṣināʿat alʾiʿrāb, dār al-kutub alʿilmiyah, Beirut,1st ed, 1421h- 2000.
(41) Ibn ğinī, abū al-fatḥ ʿuṯmān (al-mutawafā: 392h), al-ḫaṣāiṣ, al-hayʾh al-miṣrīyah al-ʿāmah li-kitāb, 4th ed.
(42) Ibn ğinī, abū al-fatḥ ʿuṯmān (al-mutawafā: 392h), Al-muḥtasab fī tabyīn wuğūh šwāḏ al-qirāʾāt wa ilʾīḍaḥ ʿanhā, wazārat alʾawqāf, al-mağlis alʾaʿlā lišʾūn alʾislāmiyah, 1420h- 1999.
(43) Ibn hišām, ʿabd allāh ibn yūsif ğamāl al-dīn (al-mutawafā: 761h): šarḥ šuḏūr aḏḏahab fī maʿrifat kalām al-ʿarab, edited by: ʿabd alġanī adduqur, Syria: aššarikah al-mutaḥidah littawzīʿ.

(44) Ibn manẓūr, abū al-faḍil ǧamāl al-dīn (al-mutawafā: 711h), lisān al-ʿarab, ṭ. 3, Bayrūt: dār ṣadir, 1414h.
(45) Ibn yaʿīš, yaʿīš ibn ʿalī abū al-baqāʾ (al-mutawafā: 643ha): šarḥ al-mufaṣṣal liz-zamaḫšarī, qaddama lahu: ʾimīl badiʿ YaʿqūB, 1st ed, Beirut: dār al-kutub alʿilmiyah, 1422H- 2001.
(46) Istaytīyah, Samīr šarīf, ʾilmu alȧṣwāt al-naḥī wa maqūlāt at-takāmul bain alȧṣwāt wa al-naḥu wa adalālah, ʿAmmān, dār wāʾil li našr wa tawzīʿ, 1st ed, 2012.
(47) Lusirkal, ǧān ǧāk: ʿunf al-luġah, tar: muhāmmad badawī, Beirut: al-munaẓamah al-ʿarabiyah lit-tarǧamah, 2006.
(48) Marašdih, rāʾidah ʿalī: "al-mutabbaqī fī ḍūʾ ṣirāʿ alʾanmāṭ al-luġawiyah", mağallat al-ǧamiʿah alʾislamiyah li-ddirāsāt alʾinsāniyah, ǧāmiʿat ġazzah: ʿNo 4, Vol 28, 2020.
(49) Marašdih, rāʾidah ʿalī: ʿanāṣir al-ʾafḍaliyah annaḥawiyah wa iṣṣiyaġ al-ʾiḫtiyāriyyah fī il-qirāʾāt Al-qurāniyah aššāḍah, dirāsah waṣfiyah taḥlīliyah, unpublished PhD thesis, ʾirbid: ǧāmiat al-yarmūk, 2016.
(50) Mūslinġ, muḥammad bin nīzwān: "at-tarkīb alʿarabī ġayr alqawāʿidi", mağalat almanārah lilbuhūṭ waddirāsāt, alʾurdun: ǧamiʿat āl albayt, No. 4, Vol 24, 2018.
(51) Mūslinġ, muḥammad bin nīzwān: alʾafḍaliyah ilqawāʿidiyah wa ilistiʿmāliyah fi kitāb ṣawāhid at-tawḍīh li-ibn mālik, risālat dukturāh ġair manšurah, ʾirbid: ǧāmiat al-yarmūk, 2018.
(52) Sāmsun, ǧifri: madāris al-lisāniyāt at-tasābuq wa ataṭaur, translated by: muḥammad ziyād kibih, Ar-riyāḍ: ǧamiʿat al-malik suʿūd, 1998.
(53) ʿUmar, ʾahmad muḫtār (al-mutawafā: 1424h) bimusāʿadat farīq ʿamal: muʿǧam al-luġah al-ʿarabīyah al-muʿāṣirah,1st ed, ʿālam al-kutub, 1429h- 2008.
(54) ʿumar, ʾaḥmad muḫtār: albaḥṭ il-luġāwī ʿend alʿarab,8th ed, ʿālam al-kutub, 2003.
(55) ʿAwajī, ǧālib bin ʿalī: ʾalmaṭahib ʾal-fikriīah ʾal-muʿāṣirah wa dawrahā fī al-muǧtāmaʿāt wa mawqif al-muslim minhā, part2,1st ed, Jeddah: al-maktabah al-ʿaṣriyāh aḍ-ḍahabiyah, 1427h.
(56) ʿudaih, nabīl: falsāfah mubaṣatah: "qānūn nafī an-nafi", markaz ad-dirāsāt walʾabḥāṭ al-ʿilmāniyah fi ʾilʿālām al-ʿarabī, 17/1/2015, https://www.ssrcaw.org
(57) Wafī, ʿalī ʿabd alwāhid: ʿilm al-luġah, nahḍat miṣr li aṭṭibāʿah wa il-našir.
(58) YaʿqūB, ʾimīl badiʿ, al-muʿǧam al-mufaṣṣal fī šawāhid al-naḥu al-šiʿriyah, dār al-kutub alʿilmiyah, Beirut, 1999.